حسن التقاضي

في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي

ويليه

بلوغ الأماني

في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني

كلاهما بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى

اعتنى بهما وذيلهما بثلاثة ملحقات مهمة

د. حمزة محمد وسيم البكري

دار الفتح

للدراسات والنشر

حسن التقاضي

في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي

ويليه

بلوغ الأماني

في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني

حسنُ التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي
يليه: بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني
تأليف: الإمام محمّد زاهد الكوثريّ
اعتنى بها: الدكتور حمزة محمّد وسيم البكري
الطبعة الأولى: 1438هـ - 2017م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©
قياس القطع: 17 × 24
الرقم المعياري الدولي: ISBN : 978-9957-23-419-5
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2017/3/1130)

دار الفتح للدراسات والنشر
هاتف: 4646199 6 (00962)
فاكس: 4646188 6 (00962)
جوال: 777925467(00962)
ص.ب: 183479 عمّان 11118 الأردن
البريد الإلكتروني: info@daralfath.com
الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

حسن التقاضي

في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي

ويليه

بلوغ الأماني

في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني

كلاهما بقلم

الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى

اعتنى بهما وذيلهما بثلاثة ملحقات مهمة

د. حمزة محمد وسيم البكري

دار الفتح
للدراسات والنشر

بسم الله الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خاتم النبيِّين، سيِّدنا مُحمَّدٍ سيِّد الأولين والآخرين، وعلى آله الطاهرين المُطهَّرين، وأزواجه أمهاتِ المؤمنين، وصحابته الهداة المُهتَدِين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أما بعد،

فلا يخفى أنّ فنَّ التراجم قديم، شرع فيه أهلُ العِلم مُبكِّراً فيما دوَّنوه باسم «التاريخ»[١] و«الطبقات»[٢]، وأَوْلاه المُحدِّثون منهم عنايةً خاصّة؛ لِـمَا له مِن أثر بارز في معرفة أعيان الرواة أو تجهيلهم، وفي جَرْح المعروفين منهم أو تعديلهم.

ثم تعدَّدت وجوهُ التصنيف في تراجم أعيانِ الأُمّة وأعلامِها وتنوَّعت، فألَّفَ بعضُ أهل العِلم في التراجم عامة، ومنهم مَنْ رتَّبها على السنوات، ومنهم مَنْ رتَّبها على الطبقات، ومنهم مَنْ رتَّبها على الأسماء، واقتَصَرَ بعضُهم على تراجم الصحابة، أو المُحدِّثين، أو المُفسِّرين، أو الفقهاء عامة، أو فقهاء مذهب بعَيْنه، أو القُضاة، أو النُّحاة، أو الأدباء، أو الشعراء، أو علماء أهل بَلَدٍ بعَيْنه، إلى غير ذلك من وجوه التصنيف والترتيب.

---

(١) كما فعل ابنُ معين وخليفةُ بنُ خيّاط والبخاريُّ وابنُ أبي خَيْثمةَ وغيرُهم.

(٢) كما فعل ابنُ سعد وخليفةُ بنُ خيّاط ومسلمُ بنُ الحجّاج والنسائيُّ وغيرُهم.

ومن هذه الوجوه: إفرادُ ترجمة إمام أو عالم في جزء مُفرَد، وقد يُسمّى هذا النوع من التأليف بـ«التراجم المُفرَدة».

وهذا النوع من التأليف نجدُه قديماً تحت أسماء متعدِّدة:

فمنها كتب الأخبار، كـ«أخبار الحجّاج» لأبي عبيدة مَعْمَر بن المُثنّى (ت٢٠٩)، و«أخبار عمر بن أبي ربيعة» و«أخبار إسحاق بن إبراهيم النديم» كلاهما لأبي الحسن الشاعر (ت٣٠٣)، و«أخبار أبي عمرو ابن العلاء» لأبي بكر الصُّوليّ (ت٣٣٥)، و«أخبار عمر بن عبد العزيز» لأبي بكر الآجُريّ (ت٣٦٠)، و«أخبار يزيد بن معاوية» لأبي عبد الله اليزيديّ (ت٣١٣) ولأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠)[1].

ومنها كتب المناقب والفضائل، ككتاب الطحاويِّ (ت٣٢٠) في أخبار أبي حنيفة، و«فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام (ت٤٠٥)، و«آداب الشافعيّ ومناقبه» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧)، و«مناقب الشافعيّ» للآبُريّ (ت٣٦٣).

وفي العصور المُتأخِّرة استَقرَّ هذا النوعُ من التأليف لينطبقَ على مفهوم الترجمة، كـ«ترجمة السِّلَفيّ» لأبي المُظفَّر الأبيَوَرْديّ (ت٥٠٧)، و«تحفة الطالبين» في ترجمة الإمام النووي لتلميذه ابن العطار (ت٧٢٤)، و«روضة الناظر في ترجمة الشيخ عبد القادر» لمجد الدين الفيروزآبادي (ت٨١٧)، و«الرحمة الغيثية في الترجمة الليثية» (يعني: الليث بن سعد) لابن حَجَر (ت٨٥٢)، و«المنهل العذب الرَّوِيّ في ترجمة قطب الأولياء النوويّ» و«الجواهر والدُّرَر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر» كلاهما للسخاوي (ت٩٠٢)، وغيرها كثير.

وفي القرن المُنصَـرَم نهض العلامةُ الكبيرُ المُتفنِّنُ الإمام محمَّد زاهد بن الحسن الكوثريُّ رحمه الله تعالى إلى ترجمةِ جماعةٍ من أعيان مذهب الإمام أبي حنيفة

---

(١) كما في «كشف الظنون» ١: ١.

رضي الله عنه، مُفرِداً ترجمةَ كلٍّ واحدٍ منهم في كتاب، وهي على ترتيبها تأليفاً:

١ـ «بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمَّد بن الحسن الشيبانيّ»، انتهى من تأليفه في صفر سنة ١٣٥٥.

٢ـ «حُسْن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي»، انتهى من تأليفه في المُحرَّم سنة ١٣٦٨.

٣ـ «لمحات النظر في سيرة الإمام زُفَر»، انتهى من تأليفه في رجب سنة ١٣٦٨.

٤ـ «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي»، انتهى من تأليفه في شعبان سنة ١٣٦٨.

٥ـ «الإمتاع بسيرة الإمامَيْن الحسن بن زياد وصاحبه محمَّد بن شجاع»، انتهى من تأليفه في ذي القعدة سنة ١٣٦٨.

وكان أَلَّف في ترجمة الإمام الليث بن سعد رسالةً سمّاها «قطرات الغَيْث من ترجمة اللَّيْث»[١]، إلا أنها فُقِدَت فيما فُقِدَ من آثارِهِ رحمه الله تعالى، وأَلَّفَ رسالةً في ترجمة البدر العَيْنيّ سمّاها «تذهيب التاج اللُّجَيْنِيّ في ترجمة البدر العينيّ»، وأخرى في ترجمة ابن الـهُمام سمّاها «الاهتمام بترجمة ابن الـهُمام»، فُقِدَتا أيضاً، إلا أنّ رسالتَه في ترجمة البدر العَيْنيّ قد لـخَّصها طابعُ «عمدة القاري» ونشـرها بأوّلِه[٢].

وللإمام الكوثريّ رسالةٌ مُفَرَدةٌ في ترجمة أبي عبد الله دمرداش المُحمَّديّ

(١) وقد صنَّفها قديماً، فقد أحال عليها في تعليقه على «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص٣٦٠، المطبوع سنة ١٣٤٧هـ.

(٢) انظر: «الإمام الكوثري» للسيِّد أحمد خيري، المطبوع في آخر «مقالات الكوثريّ» ص٤٥٢.

الخلوتيّ المِصْـريّ، سـمّاها: «نِبْراس المُهتدي في اجتلاء أنباء العارف دمرداش المحمَّدي»، انتهى من تأليفها أوّلَ شهر رمضان سنة ١٣٦٤، وهي مطبوعة، ورسالةٌ أخرى في ترجمة العلامة محمَّد مُنيب العينتابيّ، مُحشِّـي «السِّيَر الكبير»، المُتوفى سنة ١٢٣٨، ألَّفها في رمضان سنة ١٣٦٧ بناءً على طَلَبِ تلميذه السَّيِّد أحمد خيري، ولكنَّها مفقودة.

وتُعَدُّ الكتبُ الخمسةُ الأُولى من أهمِّ ما كُتِبَ في تراجم أئمّة المذهب الحنفيّ، بحيثُ لا يَسْتَغني باحثٌ في تراجم هؤلاء خاصّةً، أو في تاريخ المذهب الحنفيّ عامّةً، من الرجوع إليها والإفادة منها؛ إذ لم يَقتَصِـر الكوثريُّ فيها على التأريخ لأصحابها، بل تجاوز ذلك إلى الكلام في مسائلَ علميّة مهمّة، فنرى في «حسن التقاضي» فصلاً في طبقاتِ الفقهاء في المذهب الحنفيّ، وإثباتِ الاجتهاد المُطلَق لأصحاب الإمام أبي حنيفة، ونرى في «بلوغ الأماني» نَقْداً تاريخياً مُحكَماً لجملةٍ من الروايات في أخبار الشافعيِّ مع محمَّد بن الحسن، ونرى في «الإمتاع» فصلاً مُهِمّاً في الجرح والتعديل، وأثر اختِلافِ العقائد فيه، فَضْلاً عما فيها جميعاً من اطلاع واسع، واستِقصاءٍ بالغ، كما عَهِدَه أهلُ العِلم من الكوثريِّ في مختلف تصانيفه، على ما سيأتي مزيدُ تفصيل فيه.

وهذه الكتبُ طُبِعَت في حياة مُؤلِّفها رحمه الله تعالى، ثم أُعيدَ طبعُها مرّات، ولـم تلقَ في هذه الطبعاتِ جميعاً ما ينبغي لها من عناية وخِدمة، مع شِدّةِ حاجة أهل العِلم وطَلَبتِهِ إليها، بل كان في إعادة تنضيدها بعد طبعتِها الأُولى وقوعُ جملةٍ من التحريفات والأسقاط والأخطاء المطبعية، فكان لا بُدَّ من إخراجها في حُلّة بهيّة، بتحقيق علميٍّ دقيق، وتوثيق لنُقولها وتعليق.

ورأيتُ أن أبدأ بـ«حُسْن التقاضي»، وإن كان هو الثانيَ تأليفاً كما سَلَف؛ لتقدُّم

مكانة الإمام أبي يوسف على سائر الأصحاب، وأُثنِّيَ بـ«بلوغ الأماني»، وأن أقدِّمَ «الإمتاع» على «الحاوي» كذلك، ولم أرَ أن أضيفَ إليها شيئاً مما صنَّفه الكوثريّ في فنِّ التراجم، كترجمة البدر العينيّ وغيرها، لأنّ هذه الكتبَ تُترجِمُ لأئمة المذهب في طبقةٍ بعَيْنها، فإدخالُ تراجم غيرهم معهم غيرُ مناسب، ولِـمَا تتميَّز به الكتبُ المذكورة من اتحادٍ في صِبْغة التأليف، واتفاقٍ في منهج التصنيف، فالاقتصارُ عليها يجعلُها أكثرَ تجانساً واتِّساقاً.

* * *

وهذه مطالبُ أُقدِّمُها بين يدي هذه الكتب:

المطلب الأول
أهمية هذه الكتب

اجتمعت في الكتب الخمسة المذكورة عدّة ميزات، جعلَتْها تنالُ مكانةً مرموقةً بين الباحثين المعاصرين، ومن أهمها:

١ ـ أنها الأُولى تصنيفاً في بابها، إذ لم تُفرَد تراجمُ أئمة المذهب الحنفيّ قبلها في رسالة أو كتاب فيما أعلم، وتراجمُهم في الكتب المطوَّلة تتراوحُ ما بين عدّة أسطر إلى بِضْع صفحات، فنهض الإمام الكوثريّ إلى سدِّ هذه الثغرة ورَفْدِ الباحثين بتصنيف مُفرَد في ترجمة كلٍّ واحد منهم، جامعاً فيه ما تناثر عنهم في صفحات كتب التراجم والتاريخ والمناقب والفقه وغيرها، فأحسَنَ الترتيب والتوضيح، وناظراً إلى المسائل المُشكِلة بعَيْن الناقد البصير، فأجادَ التنقيح والتصحيح.

٢ ـ وأنّ لها أثراً ظاهراً فيما أُفرِدَ بعدَها في تراجم الأئمة المذكورين، من

رسائلَ أكاديميّةٍ وأطروحاتٍ جامعية وغيرها، فنرى أثَـرَ «حسن التقاضي» ظاهراً فيما كُتِبَ عن الإمام أبي يوسف، ككتاب «أبو يوسف، حياته وآثاره وآراؤه الفقهية» للأستاذ محمود مطلوب، ودراسة الدكتور محمد المناصير عن أبي يوسف في مُقدِّمة تحقيقه لكتاب «الخراج».

ونرى أثَـرَ «بلوغ الأماني» ظاهراً فيما كُتِبَ عن الإمام محمَّد بن الحسن، ككتاب «الإمام محمد بن الحسـن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي» للدكتور محمد الدسوقي، وكتاب «الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلامي» للدكتور علي أحمد الندوي، ودراسة الدكتور محمَّد بوينو كالن في مُقدِّمة تحقيقه لكتاب «الأصل».

ونرى أثَـرَ «الحاوي» ظاهراً فيما كُتِبَ عن الإمام الطحاويّ، كترجمة الطحاويّ التي كتبها العلامة الشيخ محمد يوسف الكاندهلويّ في مُقدِّمة كتابه «أماني الأحبار في شرح معاني الآثار»، وكتاب «أبو جعفر الطحاويّ وأثره في الحديث» للدكتور عبد المجيد محمود، وكتاب «أبو جعفر الطحاويّ الإمام المُحدِّث الفقيه» للدكتور عبد الله نذير، وكتاب «الإمام أبو جعفر الطحاويّ وأثره في نقد الحديث» للدكتور مصباح الله عبد الباقي.

وأما زفرُ بن الهذيل والحسنُ بن زياد ومحمَّدُ بن شجاع، فلا أعلمُ كتاباً مُفرَداً في تراجمهم قبل «لمحات النظر» و«الإمتاع» ولا بعدهما، إلا بعضَ الرسائل الجامعية حول زفر، تعرَّضت لترجمته في باب منها، ولم تُطبَع فيما أعلم.

ولا يقتصـرُ هذا الأثر على ما صـرَّح بنَقْلِه هؤلاء الأساتذة الفُضَلاء عن كتب الكوثريّ ووثَّقوه منها، بل يتعدّى إلى ما أفادوه منها من نقول نادرة فريدة، عن كتب متعدِّدة بعيدة، أفادوها من الكوثريّ، فراجعوها من مصادرها، ووثَّقوها من مصدرها

الأول(١)، فلا يظهرُ أثرُ كتب الكوثريّ في هذا الجانب للناظر في حواشيهم، ما لم يَقُم بمقارنة سريعة بين ما في هذه الكتب وما في كتب الكوثريّ، فيَتَجلّى له مدى إفادتهم منها.

ولا غضاضةَ في هذا المسلك عموماً، إلا أنّ التوسُّع فيه مظنّةُ الوقوع في المحذور، حيثُ يظهرُ الباحثُ وكأنه صاحبُ الجهد في حُسْنِ انتقاء النقول وجَمْعِها وترتيبها في مبحثٍ ما، مع أنّ غالبَ الجهد في ذلك لغيره، ولم يذكره أصلاً، كما لا يخلو من نَقْل آراء خاصّة للباحث الأول في تقويم نَقْلٍ أو تعقّبه، من غير نسبة إليه!

ولذا فإني أعتَبُ على بعض هؤلاء الأفاضل، حيث أفادوا من هذه الكتب كثيراً، وما أحالوا عليها إلا قليلاً، كما وقع من الأستاذ محمود مطلوب في مواضعَ من كتابه «أبو يوسف، حياته وآثاره وآراؤه الفقهية»، وقد أشرتُ إلى بعضها في التعليق على «حسن التقاضي»(٢) لمناسبةٍ عَرَضَت هناك.

٣ـ وأن مُؤلِّفَها لم يقتصر فيها على إيراد المعلومات التاريخية المعهودة في الترجمة، بل توسَّع إلى الكلام في مسائلَ علميةٍ مُهِمّة، مع رَبْطِها بعناصر الترجمة ونَثْرِها فيها، فأضفى على هذه الكتب صِبغةً علمية زيادةً على صِبْغتِها التاريخية، وأخرجَها عن جفاف المادة التاريخية إلى حَيَويّة المادة العِلمية، فيرى القارئُ فيها دِقّةَ الفقهاء، ونَقْدَ المُحدِّثين، وعُمْقَ الأصوليِّين، وحَزْمَ المتكلِّمين، وأدبَ السالكين.

ولستُ أريدُ هنا الاقتصارَ على ما تقدَّم ذِكرُه آنفاً مِن أنّ في «حسن التقاضي» فصلاً في طبقاتِ الفقهاء في المذهب الحنفيّ، وأنّ في «بلوغ الأماني» نَقْداً تاريخياً

---

(١) ولا تثريبَ عليهم في ذلك، فهذا هو المطلوبُ في البحوث العلمية.

(٢) ص٢٠٨-٢٠٩.

مُحكَماً لجملةٍ من الأخبار، وأنّ في «الإمتاع» فصلاً مُهِمّاً في الجرح والتعديل وأثر اختلاف العقائد فيه، فهذه أمور ظاهرة بارزة، وإنما أريدُ لفتَ نظر القارئ الكريم إلى تتبُّع ما في ثنايا الكتاب سطراً سطراً، ليرى الفوائدَ العلمية المتنوِّعة التي ينثرها الكوثريُّ بين الأخبار التاريخية، مُوجِزاً العبارةَ في أكثرها، على عادته في سائر مُصنَّفاته، ولو أسهَبَ القولَ فيها لتضاعفَ حجمُ هذه الكتب عدّة مرات.

وهذا لا يحتاجُ إلى تمثيل، بل التمثيل عليه عَبَث، إذ لا تكاد تخلو صفحة من هذه الكتب من فائدة فقهية أو حديثية أو كلامية أو غيرها. ومع ذلك فسيأتي مزيدُ تفصيل فيه في هذه المقدِّمة.

٤ـ وأنّ مُؤلِّفها استقرأ فيها أموراً لا تجدُها عند غيره، كما فعل في شيوخ المُترجَمِين وتلاميذهم، فذكر في «حُسْن التقاضي» مئةً وسِتّةَ شيوخ[١] للإمام أبي يوسف، ومئةَ تلميذٍ وتلميذَيْن له، وذكر في «بلوغ الأماني» سبعين شيخاً للإمام محمد، وأربعين تلميذاً له، وذكر في «لمحات النظر» تسعةَ شيوخ للإمام زفر، وثلاثين تلميذاً له، وذكر في «الإمتاع» اثنَيْ عشرَ شيخاً للإمام الحسن بن زياد، وثلاثةً وعشرين تلميذاً له، وذكر فيه أيضاً أربعةً وعشرين شيخاً للإمام محمَّد بن شجاع، وسبعةَ عشرَ تلميذاً له، وذكر في «الحاوي» مئةً وخمسةً وعشرين شيخاً للإمام الطحاويّ، وسبعةً وعشرين تلميذاً له.

وهذه الأعداد هي أضعافُ ما يُذكَر في كتب التراجم من شيوخ الأئمة المذكورين وتلامذتهم، فإنك لا تجدُ في ترجمة الواحد منهم إلا بضعةَ أسماء في كلِّ جانب.

وما كان لهذا العدد أن يجتمع للإمام الكوثريِّ إلا بعد استقراء مجموعةٍ من

(١) ذكر ١٠٤ سَرْداً، وكان قد ذكر قبلهم شيخَيْه: ابنَ أبي ليلى وأبا حنيفة.

الكتب، معَ سَعةِ اطلاع وقوّةِ حافظة ومُكْنةِ علمية، كما هو المعهودُ منه في سائر بحوثه، رحمه الله تعالى.

وهذا لا يعني أنه لم يَفُتْه شيء، بل فاتَتْه أسماء عديدة[١]، بل صـرَّح هو نفسُه في آخر سَـرْدِهِ أسماءَ شيوخ كلِّ واحد منهم، وكذا التلاميذ: أنه ما قَصَدَ الاستيعاب، كما لا يعني أنه لم يقع له وَهَمٌ في واحدٍ منهم، بل وقعت له عدّةُ أوهام، كما وقعت لغيره من العلماء وتقعُ على مرِّ الأعصار، ولكنَّ هذا الجمعَ الفريدَ حقيقٌ بأن يُنظَرَ إليه بعَيْنِ التبجيل والتكريم، لا سيَّما مع ملاحظة قلّةِ أدوات البحث وعُسْـرِها في عصـر المُؤلِّف.

* * *

المطلب الثاني
ملامح من منهج المُؤلِّف فيها

وسأختصرُ القول فيها، جامعاً بعضَها مما تفرَّق من عباراته في مُقدِّمات هذه الكتب، ومستنبطاً بعضَها من عباراته المنثورة في ثناياها:

١ـ الإيجاز والاختصار، يدلُّ عليه قولُه في مقدِّمة «حسن التقاضي»: «فهذه رسالةٌ ... سجَّلتُ فيها ما لا يَحسُنُ جهلُه من أحوال هذا الإمام العظيم أبي يوسف»[٢]، وقولُه في مقدِّمة «بلوغ الأماني»: «وقد جمعتُ في هذه الأوراق ما يَسهُلُ نقلُه، ولا يَحسُنُ جهلُه، من سيرة ذلك الإمام الجليل»[٣]، وقولُه في مقدِّمة «الإمتاع»: «وانتهجتُ

---

(١) وقد استدركتُ جماعةً منهم في الحاشية في كل موضع.

(٢) «حسن التقاضي» ص٥-٦.

(٣) «بلوغ الأماني» ص٤.

في ترجمته وترجمة صاحبه ـ يعني: الحسن بن زياد ومحمَّد بن شجاع ـ منهجَ الاختصار»[١]، ووصفُه كتابَه «لمحات النظر» في مقدِّمته بـ«الرسالة الوجيزة»[٢].

ولا يُنافيه قولُه في مقدِّمة «الحاوي»: «فأحبَبْتُ إفرادَ ترجمته بنوع من الإفاضة»[٣]، لأنها ليست إفاضةً تامة، وإنما هي إفاضة نِسْبيّة.

٢ـ الاعتماد على الروايات المقبولة[٤]، دون الروايات المُنكَرة والواهية والمكذوبة، يدلُّ عليه قوله في مقدِّمة «حسن التقاضي»: «وقد جَرَيتُ في دراستي لأحوالِ هذا الإمام الجليل، الواسعِ الأُفُقِ في العِلم، البعيدِ الغَوْرِ في الاجتهاد، على تخيُّرِ أصدَقِ الرِّواياتِ مِن أهمِّ المصادر وأوثقِها»[٥].

٣ـ التوسُّع في المصادر، مع حُسْن الانتقاء والترتيب والتحليل، يدلُّ عليه قوله في مقدِّمة «حسن التقاضي» في تتمّة كلامه المنقول آنفاً: «... من أهمِّ المصادر وأوثقِها، من مطبوع ومخطوط، في خزاناتٍ عامة أو خاصّة، متجشِّماً مشاقَّ البحث والتحليل العلميّ فيما أستَخلِصُه من تلك المصادر، مُدوِّناً صفوةَ ما أستقيه منها في أبواب خاصّة ...»[٦].

ومما لا يَرْتابُ فيه كلُّ مُطَّلِع على تراث الإمام الكوثريّ رحمه الله: سعةُ اطِّلاعه وكثرةُ محفوظه، وقد تجلّى ذلك في هذه الكتب، فغالبُ المصادر التي نقل فيها عنها

---

(١) «الإمتاع» ص٤.

(٢) «لمحات النظر» ص٣.

(٣) «الحاوي» ص٣.

(٤) وتشملُ الصحيحَ والحسنَ من جهة، والضعيفَ ضعفاً يسيراً من غير نكارةٍ في المتن أو مُعارضةٍ لِـمَا هو أصحّ منه، في المباحث التاريخية والفضائل ونحوهما.

(٥) «حسن التقاضي» ص٨.

(٦) المصدر السابق ص٨.

كان مخطوطاً في عصره، ومنها ما طُبع بعدَه، ومنها ما لم يُطبَع إلى اليوم[١]، وبنظرةٍ عاجلة في فهرس الكتب المذكورة عند المُؤلِّف يظهرُ ذلك جلياً للقارئ الكريم.

٤ـ تقسيم كلِّ كتاب منها إلى أبواب أو فصول مُعَنوَنةٍ بعناوين فرعية، من غير تصريح بلفظة «باب» أو «فصل»، وإنما بالاقتصار على العنوان نفسِه، يدلُّ عليه قولُه في مقدِّمة «حسن التقاضي» في تتمّة كلامه المنقول آنفاً: «... مُدوِّناً صفوةَ ما أستقيه منها في أبواب خاصّة، جاعلاً كلَّ ناحيةٍ من نواحي حياته في باب خاصّ، على وجوه تطمئنُّ إليها نفوسُ الباحثين عن الحقائق بإخلاص»[٢].

٥ـ الحرص على تدوين الحقائق الثابتة، على ما تقتضيه قواعدُ البحث العلميّ بموضوعية وتجرُّد، يدلُّ على بعضِه قولُه في مقدِّمة «حسن التقاضي»: «وليس قَصْدي إرضاء الجميع، لأني أعلَمُ أنّ ذلك غايةٌ لا تُدرَك، وأنّ المبالاةَ بأصحاب الجهل المُركَّب أو المُكعَّب ليس من شأنِ المُقبِلين على العِلم للعِلم»[٣]، ويدلُّ على سائره قولُه في مقدِّمة «الإمتاع»: «وسعَيْتُ جَهْدي في الذَّبِّ عنهما بميزان العدل»[٤]، ففي قوله: «بميزان العدل» إشارةٌ إلى تقيُّده بالموضوعية والتجرُّد فيما كتب.

٦ـ إنصاف المُخالِف وعَدَمُ التعصُّب للموافق، يدلُّ عليه قولُه في «الإمتاع»: «ونحن على استِعدادٍ للنظر في كلِّ نقدٍ يُوجَّهُ إلى واحدٍ من أئمّتِنا، وقبولِ ما يُبرهَنُ عليه منها بكلِّ إنصاف»[٥].

---

(١) كـ«تاريخ ابن الطحان»، وقد نقل عنه في أواخر «الحاوي».

(٢) «حسن التقاضي» ص٨.

(٣) المصدر السابق ص٨.

(٤) «الإمتاع» ص٤.

(٥) «الإمتاع» ص١٧٢.

وهذا كلام نظريّ، وثمّة عدّة مواضع تطبيقية تدلُّ على التزامه بذلك، منها:

ما ذكره في ترجمة محمَّد بن شجاع من «الإمتاع»، بعدما نقل قولَ ابن شجاع في حقِّ الإمام الشافعيّ: «كان يمرُّ بنا في زيِّ المُغنِّين على حمار ...»، قال: «لا أستسيغُ أن يتكلَّم أحدٌ في إمام من أئمة المسلمين بمثل هذه اللهجة! ولا شكَّ أنّ هذا الزِّيَّ الذي كان يتزيّا به الإمام هو زيُّ أهل الحجاز ...»[١]، فانظر كيف لم يتعصَّب لابن شجاع الحنفيّ فيما جانبَ فيه الصواب، وأنصَفَ الإمام الشافعيّ بالذبِّ عنه وردِّ حقِّه إليه.

وقولُه في ترجمة محمَّد بن شجاع أيضاً، بعدما نقل قولَ ابن شجاع في حقِّ الإمام أحمد: «أيُّ شيء قام به أحمد بن حنبل؟!»، قال: «فكأنه كان يرى أنه لم يُشرِفْ على تدوينِ المذهب، وأنه قَطَعَ التحديثَ قبلَ وفاتِهِ بثلاثَ عشرةَ سنة[٢]، فبقيَ «مُسنَدُه» غيرَ مُهذَّب، فتحريرُ المذهب وتهذيبُ «المُسنَد» كانا أمرَيْنِ ضروريَّيْن، ولم يَقُمْ بهما، وثباتُه في الامتحان ما كانَ ابنُ شجاع يَعُدُّه شيئاً؛ لكونِهِ على خِلافٍ معَه في المسألة. لكنْ كفى للإمام أحمدَ فَخْراً ما نَشَرَ له أصحابُه من علومِهِ التي مَلَأتِ الكون»[٣]. وهذا كسابقه أيضاً، إلا أنه في حقِّ الإمام أحمد.

وقولُه في تقويم كتابِ أبي منصور البغداديِّ في ترجيح مذهب الشافعيّ وفي نَقْضِ كتاب أبي عبد الله الجرجانيّ في ترجيح مذهب أبي حنيفة: «وعلى كُلِّ حال، فإنّ كتابَ أبي عبد الله الجُرْجانيِّ وكتابَ نَقْضِهِ لأبي منصورٍ عبدِ القاهر: لا يَخْلُوانِ مِن غُلُوٍّ وإسرافٍ في القول، على جلالةِ قَدْرِ مُؤلِّفَيْهما. وأصابَ ابنُ الصَّلاح حيثُ

---

(١) «الإمتاع» ص١٥٦.

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١: ١٢، و«مناقب أحمد» لابن الجوزي ص٤٧١، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ١١: ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) «الإمتاع» ص١٧٢.

قال فيهما: «وكُلٌّ واحدٍ منهما لم يخلُ كلامُه مِنَ ادِّعاءِ ما ليس له، والتشنيعِ بما لا يُؤبَهُ به، معَ وَهَمٍ كثيرٍ أتياه». سامحَهُم اللهُ تعالى وإيّانا بمَنِّهِ وكَرَمِه»(١).

٧ـ التسامحُ في المسائل الاجتهادية، وعَدَمُ إلزام القارئ برأيه، يدلُّ عليه قولُه بعدما عَرَضَ الاختلافَ في تأريخ مولد أبي يوسف، ورجَّحَ قولاً خلافَ المشهور، قال: «هذا ما عنَّ لي في هذا البحث، وللقارئ الكريم أن يختار ما يطمئنُّ إليه قلبُه»(٢).

وقولُه في ختام كلامه عن جارحي محمَّدِ بنِ شجاع والردِّ على أقوالهم: «وأكتفي بهذا القدر في سَرْد ما يُروى في محمَّد بن شجاع، وقد بيَّنتُ ما في تلك الروايات من المآخذ على مبلغ علمي وفهمي، وبعد الإلمام بما سبق فللقارئ الكريم أن يختار ما شاء تحت مسؤوليَّته»(٣).

٨ـ تكامُلُ هذه الكتب فيما بينها، وتكامُلُها مع غيرها من كتب المُؤلِّف، ولو أردتُ أن أشرح ذلك من حيثُ بحوث هذه الكتب لطال بي الأمر، فأكتفي للتدليل على ذلك بإحالتِهِ في «حسن التقاضي» على «بلوغ الأماني»، وإحالتِهِ في «الإمتاع» على «لمحات النظر»، وهذا يدلُّ على تكامل هذه الكتب فيما بينها.

وكذا أحال فيها على عدّة مواضع من تأليفه أو تعليقه أو تقديمه، كإحالته على «تأنيب الخطيب» و«النكت الطريفة» و«إحقاق الحق»، وهي من تأليفه، وعلى «تكملةِ الرَّدِّ على نونية ابن القيِّم» وهو تعليقاتُه على «السَّيف الصَّقيل» للسُّبكي، و«لَفْتِ اللحظ» وهو تعليقاتُه عى «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، وعلى تعليقاته

---

(١) «الحاوي» ص٩٣.

(٢) «حسن التقاضي» ص١٥.

(٣) «الإمتاع» ص١٧٤.

على «زَغَل العِلم» للذهبيّ و«النُّبَذ» لابن حَزْم و«شروط الأئمة الخمسة» للحازميّ، وعلى مقدِّمته لـ«طبقات ابن سَعْد» ومقدِّمته لـ«نَصْب الراية»[١].

* * *

المطلب الثالث
وَصْفُها بوجه عام

تقدَّمت الإشارةُ إلى أنّ الكوثريَّ لم يقتصـر في هذه الكتب على الترجمة التاريخية لأصحابها، بل تجاوز ذلك إلى الكلام في مسائلَ علميّةٍ مهمّة، أفرَدَ بعضَها بعنوان بارز، كما فعل في الكلام على طبقات الفقهاء في «حسن التقاضي»، وخصَّ بعضَها بصفحات عديدة، لكن من غير عنوان مُفرَد لها، كما فعل في الكلام على المناظرات المرويّة بين الإمام محمَّد بن الحسن والإمام الشافعيِّ في «بلوغ الأماني»، ونثرَ بعضَها في ثنايا الكتاب بالعبارة تارةً، وبالإشارة أخرى.

ولذا سأتكلَّم هنا عن الجانب التاريخيّ في هذه الكتب، وهو المتبادرُ من كونها مُؤلَّفةً في تراجمَ مُفرَدة، ثم عن سائر الجوانب العلميّة فيها.

أولاً: الجانب التاريخي في هذه الكتب:

وهو ظاهر، ففيها الكلامُ عن اسم المُترجَم ونَسَبه ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته ومُصنَّفاته وأقوال أهل العلم فيه ووفاته، وغيرها ممّا يُعَدُّ ركناً من أركان الترجمة المُفرَدة، غيرَ أنه من المُلاحَظَ هنا أنّ المُؤلِّفَ لم يَعرِضْ هذه الأمور بطريق

---

(١) يمكن الوقوف على المواضع التي أحال فيها المُؤلِّف على هذه الكتب أو التعليقات أو المقدِّمات من فهرس الكتب.

السَّـرْدِ التاريخيّ المبنيِّ على جَمْع ما تفرَّق منها في سائر المصادر، بل تعدّى ذلك إلى استقراءٍ فريد لم يُسبَق إليه، كما فعل في شيوخ المُترجَم وتلاميذه[١]، أو تحقيق علميّ، كتحرير محلِّ اختِلافٍ أو ترجيح قول على آخر أو تصويب خطأ أو تنبيه على غَلَط، كما فعل في تأريخ مولد المُترجَم[٢] أو تأريخ وفاته[٣] أو سياق نسبه[٤].

ثانياً: الجانب الحديثيّ فيها:

وقد تعرَّض له في ثلاثة فروع: الجرح والتعديل، وأسانيد المتأخرين إلى كتب المُترجَمين، وأحاديث المُترجَم.

---

(١) على أنه لم يقصد فيه الاستيعاب، إلا أنه استقراء على درجة عالية من السَّعة والشمول.
فقد ذكر أزيَدَ من ١٠٠ شيخ لأبي يوسف وأزيَدَ من ١٠٠ تلميذ له، مع تصريحه في «حسن التقاضي» ص٤٠ بسَرْد «بعض شيوخ أبي يوسف»، وتصريحه فيه ص٥٦ بأنَّ ثمة «غيرهم من حَمَلة العلم»، وكذا صرَّح في تلاميذه ص٦٠ و٨١.
وذكر نحواً من ٧٠ شيخاً لمحمد بن الحسن، وأزيَدَ من ٤٠ تلميذاً له، مع تصريحه بعدم الاستيعاب أيضاً في «بلوغ الأماني» ص١٣ و٢٢ و٣٢ و٤٠.
وكذا هو الحال في شيوخ زفر في «لمحات النظر» ص٢٩ و٣٠، وقد ذكر ٨ شيوخ له، وتلاميذه فيه ص٣١ و٣٧، وذكر ٣٠ تلميذاً له، وفي شيوخ الحسن بن زياد في «الإمتاع» ص٢٨، وقد ذكر ١٢ شيخاً له، وتلاميذه فيه ص٣٢، وذكر ٢٣ تلميذاً له، وفي شيوخ ابن شجاع في «الإمتاع» ص١٣٧، وقد ذكر ٢٤ شيخاً له، وتلاميذه فيه ص١٣٨ و١٤٢-١٤٣، وذكر ١٧ تلميذاً له، وفي شيوخ الطحاويّ ـ ولم يُصرِّح بعدم الاستيعاب، إلا أنَّ سياقَ كلامه مُشعِرٌ بذلك ـ وقد ذكر ١٢٥ شيخاً له، وتلاميذه في «الحاوي» ص٤٣، وذكر ٢٧ تلميذاً له.

(٢) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٣-١٥، و«بلوغ الأماني» ص٦، و«الإمتاع» ص١٢٩، و«الحاوي» ص٦-٨.

(٣) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص٢٠١-٢٠٣، و«لمحات النظر» ص٦-٧ و٧٥.

(٤) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص٩-١٣، و«بلوغ الأماني» ص٥، و«لمحات النظر» ص٥-٦.

أما الجرح والتعديل فلم يَخْلُ واحدٌ من هذه الكتب من التعرُّض إلى توثيق المُترجَم، بإيراد الأدلة أو النُّقول أو القرائن على ثقته من جهة(١)، وبتقويم أقوال جارحيه ونَقْدِها من جهة أخرى(٢)، وتوسَّع في «الإمتاع»(٣) إلى الكلام عن خطورةِ الجرح والتعديل، وأثرِ فتنة القول بخلق القرآن في الجرح بما ليس بجارح، وتوارُدِ الجارحين على قول واحد من غير تحقيق.

وأما أسانيدُ المتأخرين ـ ومنها أسانيدُه هو أيضاً ـ إلى كتب المُترجَم، فقد ذكرها في ثلاثة منهم، وهم: محمَّد بن الحسن والحسن بن زياد والطحاويّ(٤)، وأغفَلَها في ثلاثة آخرين، وهم: أبو يوسف وزفر ومحمَّد بن شجاع.

وإغفالُها في ترجمة محمَّد بن شجاع سائغ جدّاً، بل هو المُتعيِّن، لأنه ذكرها في ترجمة الحسن بن زياد، وكلُّها تتَّصلُ به من رواية محمَّد بن شجاع عنه، وكلاهما مُترجَمٌ في الكتاب نفسِه، وهو «الإمتاع»، فأغنى ذِكرُها في باب الحسن بن زياد عن ذِكرها في باب محمَّد بن شجاع.

وإغفالُها في ترجمة أبي يوسف وزفرَ بنِ الهذيل مُفسَّر، فالأول له كتبٌ مشهورة، ولكنْ لا عنايةَ للمتأخرين بروايتها، إلا «مسند أبي حنيفة» من روايته،

---

(١) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٠٧، و«بلوغ الأماني» ص١٦٠، و«لمحات النظر» ص٥٨، و«الإمتاع» ص١٢٧-١٢٩، و«الحاوي» ص٤٨-٥٠.

(٢) انظر مثلاً: «بلوغ الأماني» ص١٦٠ و١٦٢-١٦٣، و«لمحات النظر» ص٦١-٧١، و«الإمتاع» ص١٠٦-١٢٥ و١٥٢-١٧٥، و«الحاوي» ص٧٦-٩٣.

(٣) ص٩٨-١٠٥.

(٤) انظر: «بلوغ الأماني» ص١٨٧-١٩٦، و«الإمتاع» ص٨٥-٩٦، و«الحاوي» ص١١٤-١١٨.

فإنه مذكور في كتب الفهارس والأثبات[١]، إلا أنه مفقود[٢]، والثاني ليس له كتبٌ معروفة، وأحاديثه منثورة في عدّة كتب حديثية وتاريخية[٣]، وأسانيدُ المتأخرين لا تتَّصلُ به. والله أعلم.

وأما أحاديثُ المُترجَم فلم يَتَعرَّضْ لها إلا إشارةً وتلميحاً في ترجمة زفر، وسَـرْداً وتصريحاً في ترجمة الحسن بن زياد، فقال في ترجمة زفر: «ومَرْويّاتُ زفرَ في الحديث بأسانيده مسرودةٌ في كثيرٍ مِن الكتب، كـ«تاريخَيْ أصبهان» لأبي الشيخ وأبي نُعَيم و«تاريخ الخطيب» وغيرها»[٤]. وأفرَدَ في ترجمة الحسن بن زياد فصلاً بعنوان «كثرة حديث الحسن بن زياد»[٥]، وساق فيه ستِّين حديثاً لتكونَ نموذجاً من مرويّاته.

وبيَّن المُؤلِّف السببَ في إيرادِهِ هذه الأحاديثَ في ترجمة الحسن بن زياد دون إيراد مثلها في سائر التراجم، فقال: «لم أَسُقْ أحاديثَ بطرقِ أئمّتِنا زفرَ بنِ الهذيل وأبي يوسف القاضي ومحمَّدِ بنِ الحسنِ الشيبانيِّ وأبي جعفرٍ الطحاويِّ رحمهم الله في تراجمهم؛ لكثرةِ ما طُبِعَ من الكتبِ المُحتَويةِ لأحاديثهم. وأما الإمامُ الحسنُ بنُ زيادٍ فمعَ كثرةِ حديثِهِ لم يُطبَعْ إلى الآن كتابٌ يحتوي أحاديثَه»[٦].

ولـمّا كانت الكتبُ المحتوية لأحاديثِ أبي يوسف ومحمَّد بن الحسن

(١) انظر مثلاً: «الفهرست الأوسط» لابن طولون ٥: ٣٠٧-٣٠٨.
(٢) أشار المُؤلِّفُ إليه وإلى رواية المتأخرين له في «حسن التقاضي» ص١١٥.
(٣) انظر: «لمحات النظر» ص٣١.
(٤) «لمحات النظر» ص٣١.
(٥) انظر: «الإمتاع» ص٤٧-٨٤.
(٦) «الإمتاع» ص٥١، وانظر أيضاً ص٤ منه.

والطحاويّ هي كتبَهم في الدَّرجة الأولى، كان ذِكرُ مُصنَّفاتهم مُغنياً عن إيراد نماذجَ من أحاديثهم، ولـمّا كانت الكتبُ المحتويةُ لأحاديثِ زفر بن الهذيل كتباً حديثيّةً وتاريخيّةً متأخرة، كان لا بُدَّ من الإشارة إليها، وتلك الإشارة مُغنيةٌ عن إيرادِ نماذجَ من أحاديثه، وهذا من دِقّةِ المُؤلِّف رحمه الله تعالى.

ثالثاً: الجانب النقديّ فيها:

وهو سِمةٌ بارزة في كتب الكوثريّ عموماً، تبعاً لشخصيّته العلمية النقدية، فلا غرابةَ إذن في أن يَبرُزَ الجانبُ النقديُّ فيما صنَّفه في التراجم أيضاً.

وقد عُنِيَ المُؤلِّفُ بالنقد في هذه الكتب من جهات، ففيها:

١ـ نقدُ أخبار كثيرة[١]، وتعدَّدت وجوه نَقْدِه لها سنداً[٢] ومتناً[٣]، كما تعدَّدت وجوه نَقْدِ المتون عنده فقهياً[٤] وتاريخياً[٥].

وكان المُؤلِّفُ مُتَّزِناً جداً في النقد، فقد تنتهي به عملية النقد إلى انتقاد الأخبار ـ بتمامها تارةً[٦]، وفي أجزاء منها أخرى[٧] ـ ....

---

(١) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٨-١٩ و١٣٩-١٤٢، و«بلوغ الأماني» ص٧٢ و٧٤-١٠٨ و١١٣-١١٦.

(٢) وهو كثير جداً، فالكلام على أسانيد الأخبار ورواتها لا يكاد يخلو منه مبحث من مباحث هذه الكتب.

(٣) انظر مثلاً: «الإمتاع» ص١٠٩-١١٠ و١٢١، و«الحاوي» ص٦١-٦٢ و٨٥-٨٧.

(٤) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٩١.

(٥) انظر مثلاً: «بلوغ الأماني» ص١٠٠-١٠٤، و«الإمتاع» ص١٢٢.

(٦) كما في المواضع المحال إليها في الحواشي الخمس السابقة.

(٧) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٣٤، و«لمحات النظر» ص٤٤-٤٥.

أو إلى الجمع بينها[١] أو إلى التوقُّف فيها[٢].

كما أنه ربما فسَّر ما قد يُستَغرَبُ من بعض الأخبار[٣]، وهو من نتائج العملية النقدية من جهة، وفيه دَفعُ نَقْدٍ مُتوقَّع من جهة أخرى.

٢ـ ونقدُ قضايا علمية مهمّة، وسيأتي التمثيل عليها في جانب التحقيق العلميّ في هذه الكتب.

والحاصل: أنّ المَلَكةَ النَّقْديةَ لدى المُؤلِّف رحمه الله تعالى ظاهرةٌ في هذه الكتب جداً[٤].

رابعاً: جانب التحقيق العلميّ فيها:

وهو سِمةٌ بارزةٌ في كتب الكوثريّ عموماً، ويرى القارئ الكريم في هذه الكتب خصوصاً تحقيقاتٍ فريدةً في قضايا شائكة، كما في نَقدِهِ ابنَ كمال باشا في صنيعه في طبقات الفقهاء الحنفية[٥]، وتوجيهِهِ تدوينَ أقوال أبي يوسف ومحمَّد في كتب المذهب مع أنهما مجتهدان مُطلَقان[٦]، وانتقادِهِ ما يُروى من اجتماع الشافعيِّ بأبي يوسف[٧]، ....

(١) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص٣٩ و١٦٦، و«لمحات النظر» ص٢٣-٢٤، و«الإمتاع» ص٢٦.

(٢) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص١٣٧ و«بلوغ الأماني» ص٤٩.

(٣) انظر مثلاً: «بلوغ الأماني» ص٥٦ و٥٨ و٨٨، و«لمحات النظر» ص٢٨ و٥٨.

(٤) ومن أبرز المواضع التي تظهر فيها الملكة النقدية للمؤلف: «الإمتاع» ص١٥٧-١٦٧ و«الحاوي» ص٨٩-٩٢.

(٥) انظر: «حسن التقاضي» ص٩٠-٩٩ و٢٢١-٢٤٢.

(٦) انظر: «حسن التقاضي» ص١٧٢-١٧٨.

(٧) انظر: «حسن التقاضي» ص١٤٣-١٥١.

وبَحْثِه فيما إذا كان زفرُ قد تولّى قضاء البصرة[١]، وتكذيبِهِ ما يُروى من قراءات منسوبة إلى الإمام أبي حنيفة[٢]، وبيانِهِ اختِلافَ الروايات في سبب انتقال الطحاويّ من مذهب الشافعيّة إلى مذهب الحنفية[٣].

خامساً: جانب الفوائد المنثورة فيها:

وهي متعدِّدة متنوِّعة، فمنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

١ـ التنويه بأهمية الاعتماد على الأسانيد في قبول الأخبار، وقد قال في بيان ذلك في مَعرِض كلامه عن «مناقب أبي حنيفة» للمُوفَّق المكّيّ و«مناقبه» للكَرْدَريّ: «ذكر في الأول أسانيدَ الروايات، فيَسهُل على القارئ غَربَلَتُها إن كان خبيراً بالرجال، والثاني خلوٌ عن الأسانيد، فلا محيصَ عن الرجوع إلى الأصول للعِلم بحقائق الروايات»[٤].

٢ـ التنبيه على أخطاء دقيقة وقعت لبعض أهل العلم في تصانيفهم، كما فعل في بيان خطأ العلامة اللكنويّ في شرح حديثَيْن من «موطأ محمَّد»، حيثُ التبس على اللكنويِّ إسناداهما، فاضطرب كلامُه فيهما[٥].

٣ ـ تتبُّع جذور الأخطاء، والتنبيه على أسباب وقوعها، كما فعل في بيان بعض أخطاء وقعت للحافظَيْن: ابنِ عبد البر والذهبيّ[٦].

(١) انظر: «المحات النظر» ص٧٤-٧٦.

(٢) انظر: «الإمتاع» ص٣٩-٤٠.

(٣) انظر: «الحاوي» ص٥٣-٦٠.

(٤) «حسن التقاضي» ص١٠٩.

(٥) انظر: «بلوغ الأماني» ص١٨٢-١٨٣.

(٦) انظر: «حسن التقاضي» ص١٨٥ و١٨٨.

٤ـ التنبيه على تصحيفات وقعت في الكتب المطبوعة[١].

٥ـ التنبيه على أخطاء وقعت في نسبة الكتب إلى غير مُؤلِّفيها[٢].

٦ـ الدلالة على النُّسَخ الخطية للكتب المفيدة[٣].

٧ـ حثّ الناشرين على طبع بعض الكتب المُهِمّة[٤].

سادساً: الجانب الإرشاديّ فيها:

وهو جانب تربويّ مُهِمّ، لم يُغفِلْه المُؤلِّف في هذه الكتب، لا سيَّما أنها في باب التراجم، والاعتبارُ بالسِّيَر والاقتداء بالسَّلَف مَقصِدٌ عظيم من مقاصد إفراد بعض الأعلام بالترجمة، كما لا يخفى.

وكثيراً ما كان يُلمِحُ المُؤلِّفُ إلى هذا الجانب من غير تصريح، إلا أنّ تصريحَه به ظاهرٌ في مواضعَ عديدة، حيثُ كان يُعقِبُ الأخبارَ بتوجيهاتٍ سلوكية، ونصائحَ تربوية[٥]، بل إيرادُه لوصيّة أبي حنيفة لأبي يوسف في آخر «حسن التقاضي»، ووَصْفُه لها بأنها «من عيون الوصايا»[٦]: من أوضح الدلائل على اهتمامه بهذا الجانب.

---

(١) انظر: «حسن التقاضي» ص٨٤، و«الإمتاع» ص١١٦ تعليقاً و١٣٠ و١٣٣ و١٤٦ و١٦٤ تعليقاً.

(٢) انظر: «حسن التقاضي» ص٥، و«بلوغ الأماني» ص١٧٩، و«الحاوي» ص١٠١.

(٣) انظر: «حسن التقاضي» ص٤-٥ و١١٦، و«بلوغ الأماني» ص٥١ و٦٢ و٩٩ و١٦٦ و١٧٤ و١٧٧ و١٧٨، و«الحاوي» ص١٣ و٧٨ و٩٥ و٩٧ و٩٩ و١٠١ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١١١ و١١٣.

(٤) انظر: «حسن التقاضي» ص٨ و٢٤٠، و«الحاوي» ص١٤ و٩٨ و١٠٠ و١٠٢.

(٥) انظر مثلاً: «حسن التقاضي» ص٢٠ و١١٥ و١٦٦ و١٧٠، و«بلوغ الأماني» ص٣١ و٦٢-٦٣ و١٢٧، و«لمحات النظر» ص٢٢ و٥٥، و«الإمتاع» ص١٥ و٤٢ و٤٦، و«الحاوي» ص٦٦ و١٢٢.

(٦) «حسن التقاضي» ص٢١١.

ومن المُناسِب هنا أن أنقل كلمتَه الإرشادية النابعة من تألُّمه على ما آلت إليه الأمةُ ـ بعد سقوط الدولة العثمانية، واستبدال أنظمةٍ علمانية بها، على فُرْقةٍ مذمومة وتنازع قبيح ـ من مجافاةِ كثير من أبنائها لتراثهم الثَّرِيّ، ومعاداةِ آخرين منهم لموروثهم الغنيّ، فقال: «ولو كانَ مِثلُ هذا العالم ـ يعني: الطحاويّ ـ في الغَرْبِ لانتَدَبَ أهلُ الشأنِ لدراسةِ كُتُبِهِ وتحقيقِها رجالاً خاصّة، بل نراهم يعملون هذا في بعض رجالِ الشرق، في حينِ أننا أصبَحْنا بُعَداءَ عن تقديرِ مقاديرِ الرجال، أغنياءَ بما نَسْتقي مِن أدمِغَتِنا فقط، مِن غيرِ أنْ نرى حاجةً إلى البحثِ والتنقيبِ في التراثِ الشرقيِّ الفاخر، معَ محاولتِنا التجديدَ في كُلِّ شيء، فلو زاحَمْناهُم في البحثِ والتَّعَبِ وراءَ اجتِلاءِ معارفِنا، وباعَدْناهُم في المُوبِقاتِ وصُنوفِ السُّقوط؛ لانبَعَثْنا مِن جديد، وما ذلك على الله ببعيد»(١).

* * *

المطلب الرابع
سببُ تأليفها وزمانُه

صنَّف الإمام الكوثريُّ بعدما استقرَّ به المُقامُ في مصر سنة ١٣٤٨ كتباً كثيرة، وكان من أوائل ما صنَّفه هناك «بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمَّد بن الحسن الشيباني»(٢)، وقد انتهى المُؤلِّف من تأليفه في ٩ صفر سنة ١٣٥٥.

---

(١) «الحاوي» ص٩٤.

(٢) خرج الكوثريّ من الآستانة إلى مصر سنة ١٣٤١، وغادرها إلى دمشق مرَّتَين، أقام بها في كلِّ مرّة نحوَ عام، ثم عاد إلى مصر واستقرَّ بها سنة ١٣٤٨ إلى وفاته سنة ١٣٧١، كما ذكره السَّيِّد أحمد خيري في كتابه «الإمام الكوثري» (ص٤٣١ في آخر «مقالات الكوثري»).=

وقد ذكر المُؤلِّفُ في مُقدِّمته سبباً عاماً لتأليفه، فقال: «وقد جمعتُ في هذه الأوراق ما يَسهُلُ نقلُه، ولا يحسُنُ جهلُه، من سيرة ذلك الإمام الجليل، عِرْفاناً لجميله، وإنارةً لبعض النواحي من تاريخ الفقه، وإثارةً لاهتمام أهل الشأن بإحياء مآثره»(١).

وهذا لا يُنافي وجودَ سببٍ أخصَّ منه، وهو صدُّ الهجمة على الفقه الإسلاميّ من الداخل، بعد تعرُّضه لهجمات شديدة من الخارج، هذا الفقه الإسلاميّ الذي بلغ درجةً عاليةً من التحرير والتحقيق، نتيجةَ توالي جهود أهل العلم عليه عبر القرون، وتوارُثِهِ نظرياً وتطبيقياً عبر الأجيال، مُتمثِّلاً في المذاهب الأربعة، المتميِّزة بأنها تجاوزت كونها مجموعةً من الأقوال المنسوبة إلى أحد المجتهدين إلى أنها

= وفي مُقامِهِ بدمشق قام بنشر عدّة كتب بتعليقه أو تقديمه، منها «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي المطبوع سنة ١٣٤٦، و«ذيول تذكرة الحفاظ» المطبوع سنة ١٣٤٧، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر المطبوع سنة ١٣٤٨، وصنَّف هناك كتابَه «صفعات البرهان على صفحات العدوان»، وطُبع سنة ١٣٤٨.

ثم تابَعَ في مصر التحقيقَ والتأليف، ولعلَّ أولَ ما حقَّقه وعلَّق عليه فيها «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة المطبوع سنة ١٣٤٩، وأوّلَ ما صنَّفه فيها «المنتقى المفيد من العقد الفريد في علوّ الأسانيد»، انتقاه سنة ١٣٥٤ من «ثَبَت» العلامة أحمد بن سليمان الأروادي، ولكنَّه ليس تأليفاً مستقلاً، وإنما هو اختصار لكتاب سابق، فكان «بلوغ الأماني» الذي انتهى من تصنيفه في صفر سنة ١٣٥٥ هو أوّلَ مصنَّفاته المُستَقِلّة في مصر، وتبعه «تأنيب الخطيب»، وقد انتهى من تصنيفه في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٥، فـ«الإشفاق على أحكام الطلاق»، وقد انتهى من تصنيفه في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٥٥، وإن كان سياقُ كلام السَّيِّد أحمد خيري في كتابه «الإمام الكوثري» ص٤٥٢ يُوهِمُ تقدُّم «الإشفاق» على «بلوغ الأماني»، وليس كذلك.

(١) «بلوغ الأماني» ص٤.

مدارسُ فقهية ذات منهج مُتماسِك وأصول مُنضَبِطة، تتجانسُ فروعُها الفقهية في نظريات متكاملة، يقفُ أمامها كبار القانونيُّون والحقوقيُّون مُنبَهِرين بعظمتها.

هذا الفقه الإسلاميُّ تعرَّض لهجمات عنيفة من الخارج في أواخر سِني الدولة العثمانية أدَّت إلى سَحْبه من دساتير الأمم وقوانين الدُّوَل، وحَصْره في العبادات الفَرْدية، وربما توسَّعوا قليلاً في إدخالِه بابَ الأحوال الشخصية أيضاً، والمُؤلِّفُ مُعاصِرٌ لذلك، وما لَقِيَ من الاضطهاد والأذى جرّاء مواقِفِه المُناهِضةِ لهذا المشروع معروفٌ مشهور.

كذلك تعرَّض هذا الفقه العظيم إلى هجمات أخرى من الداخل، تجلَّت في زعزعة مدارسه المذهبية، لإحلال اللامذهبية محلَّها، وكانت الجهودُ المبذولة في سبيل ذلك في العالم الإسلاميّ عموماً، وفي الديار المصرية خصوصاً، تجري على قدم وساق، فنهض المُؤلِّفُ إلى القيام بواجبه العِلميّ، فوقف سدّاً منيعاً وحِصْناً حصيناً أمام تلك الهجمات.

فتأليفُه لـ«بلوغ الأماني»، وقد تجاوز فيه الكلامَ عن الإمام محمَّد بن الحسن إلى الكلام عن تاريخ الفقه الإسلاميّ وتطوُّره، وإتباعُه بـ«تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، وقصّةُ تأليفه وملابساتُه مشروحة في مُقدِّمته ومقدِّمة «الترحيب بنقد التأنيب»، وفيها ما يدلُّ بوضوح على أنّ القضية ليست دفاعاً عن الإمام أبي حنيفة فحَسْب، بل هي دفاع عن الفقه الإسلامي بمدارسه المتوارثة عموماً[1]، وإن كان الأولُ مطلوباً، وإتباعُه بـ«الإشفاق على

(١) لأنّ توهينَ مذهب من المذاهب المعتمدة أصولاً وفروعاً يلزمُ منه توهينُ سائر المذاهب، لأنّ تشكيك الناس في أحد مذاهبهم وقد أقاموا على تقليده سنوات متطاولة، يفتح لهم باب الارتياب في سائر المذاهب، لأنها متشابهة في نشأتها وتطوُّرها واستقرارها مذهباً =

أحكام الطلاق»، وقد ردَّ فيه على الشيخ أحمد شاكر فيما سطره في كتابه «نظام الطلاق في الإسلام»، وهو أظهَرُ دلالةً على أنّ القضية دفاعٌ عن المذهبية الفقهية عموماً، وكونُ أكثر الكلام في الدفاع عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه ما هو إلا مظهرٌ من مظاهر التخصُّص، وإتباعُه بمُقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم»، وفيها الحديث عن جانب كبير من تاريخ الفقه والحديث، ومقالاتُ المُؤلِّف التي كتبها في هذه المدّة، كلُّ ذلك يدلُّ دلالةً ظاهرةً على أنّ السببَ الأخصَّ لتأليف «بلوغ الأماني» هو سدُّ ثغرةٍ قد يَنفُذُ من خلالها مَنْ يحاول توهين المذهبية الفقهية الإسلاميّة.

هذا، وقد انقطع المُؤلِّفُ عن متابعة التصنيف في تراجم أئمة المذهب الحنفي حوالي ١٣ عاماً، مشتغلاً بالتأليف والتحقيق في أمور أخَر، حتى عادَ إليه أواخرَ سنة ١٣٦٧، فصنَّف «حُسْن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي»، وانتهى من تأليفه في ٢٤ من المُحرَّم من سنة ١٣٦٨، ولم يذكر في مقدِّمته ولا في موضع آخرَ منه سببَ تأليفه صريحاً، إلا أنه من الظاهر أنّ السببَ الأبرزَ في ذلك هو إتمامُ ما بدأه المُؤلِّفُ من بيان الصورة الحقيقية للإمام أبي حنيفة وصاحبَيْه، وردُّ

= في الأمة. فكيف إذا كان هذا التوهينُ منصباً على أوسع المذاهب الفقهية فروعاً، وأكثرها انتشاراً؟

هذا إذا لم تتابع تلك الجهودُ إلى سائر الأئمة ومذاهبهم فعلاً، فكيف وقد تتابعت؟ وهذا الطعنُ في شخص الإمام أبي حنيفة ومذهبه في عصر المُؤلِّف قد رأينا كيف وصل في عصرنا إلى أن يكتب أحدُهم «جناية الشافعيّ على الفقه» أو «تخليص الأمة من فقه الأئمة»!

وقد يُظنُّ أنّ تحميلَ هذا لذاك من التكلُّف والتعسُّف، وليس كذلك، فاللامذهبية انقطاع مَعْرِفيّ عن الموروث الفقهيّ المنهجيّ إلى موروث فقهيّ لا منهجيّ، فما هي إلا صورة من صور الحداثة. وهذا ما كان يستشرفُه نظرُ المُؤلِّف في مقالته «اللامذهبية قنطرة اللادينية».

الشبهات المُثارة حولهم، وقد أتمَّ المُؤلِّفُ من ذلك الكلامَ عن الإمام محمَّد في «بلوغ الأماني»، والكلامَ عن الإمام أبي حنيفة في «تأنيب الخطيب»، فبقي الكلامُ عن الإمام أبي يوسف بحاجةٍ إلى مزيد بيان، وإنْ كان تطرَّق إليه في أواخر «تأنيب الخطيب» باختصار.

ولا يظهرُ إلى هذا الوقت ما إذا كان في نيّة المُؤلِّف متابعةُ التصنيف في تراجم سائر الأصحاب، وهما: زفرُ والحسنُ بن زياد، فضلاً عمَّن بعدَهم، وهما: محمَّد بن شجاع والطحاويّ، أم لا؟ ويبدو أنه لم يكن ينوي ذلك، أو كان متردِّداً فيه إلى أن طلب منه بعضُ أصحابه أن يتابعَ ذلك، فعاد بعد نحو سِتّةِ أشهر إلى تصنيفِ «لمحات النظر في سيرة الإمام زُفَر»[١]، وانتهى من تأليفه في ١٧ من رجب سنة ١٣٦٨، ثمّ إلى تصنيفِ «الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاويِ»[٢]، وانتهى من تأليفه في ٢٤ من شعبان سنة ١٣٦٨، ثم إلى تصنيفِ «الإمتاع بسيرة الإمامَيْن الحسن بن زياد وصاحبه محمَّد بن شجاع»[٣]، وانتهى من تأليفه في ٢٣ من ذي القعدة سنة ١٣٦٨.

ويُلاحَظُ أن مدّةَ تأليفِ «الإمتاع» نحوُ شهرَيْن[٤]، ومدّةَ تأليف «الحاوي» شهرٌ واحد، ومدّةَ تأليف «لمحات النظر» قريبٌ منهما[٥].

---

(١) قال في مقدِّمته: «ولذا اقترحَ عليَّ بعضُ إخوانِنا الأعِزّاءِ الأفاضل، أنْ أكتُبَ كلمةً في ترجمةِ هذا الإمام العظيم، وقد سبقَ أنْ ترجمتُ للإمامَيْنِ الجليلَيْنِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ وأبي يوسف، رضيَ اللهُ عن الجميع، فوافقتُ على اقتِراحِه، وكتبتُ هذه الرسالةَ الوجيزةَ في ترجمتِه».

(٢) ولم يذكر في مقدِّمته أنّ تأليفَه له كان بطلب أحدٍ منه.

(٣) قال في مقدِّمته: «كتبتُه نزولاً عند رغبةِ بعض أفاضل أهل العِلم، ممَّنْ إشارتُه حَتْم».

(٤) لأنّ بين الانتهاء من تأليفه وتأليف ما قبله ثلاثةَ أشهر بالضبط، يَتَخلَّلها شهرُ رمضان الكريم.

(٥) لأنّ بين الانتهاء من تأليفه وتأليف ما قبله ستّةَ أشهر، ولم تُصرَف جميعاً في تأليفه، حيثُ لم يكن المُؤلِّفُ قد عزَمَ على تأليفه بعد «حسن التقاضي» مباشرة.

أما «بلوغ الأماني» و«حسن التقاضي» فلا نعلمُ المدّة التي قضاها المُؤلِّفُ في تأليف كلٍّ واحد منهما، إلا أنني أُقدِّرُ مدّة تأليف «بلوغ الأماني» بما لا يقلُّ عن شهر ولا يزيدُ عن ثلاثة أشهر، وذلك أنّ المُؤلِّفَ أتبَعَ تأليفَه «بلوغ الأماني» بتصنيفه «تأنيب الخطيب»، وقد انتهى منه في ١١ من ربيع الأول سنة ١٣٥٥، فتكونُ مدّة تأليفه شهراً واحداً، وهو أكبر من «بلوغ الأماني» بكثير[1]، ثم أتبَعَه بتصنيفه «الإشفاق»، وقد انتهى منه في ٢٠ من ربيع الثاني من السنة نفسها، فتكونُ مدّة تأليفه نحوَ شهر أيضاً. ويُؤيِّدُ هذا التقديرَ أنّ مدّة تصنيف الكوثريّ لسائر كتبه في التراجم كـ«الإمتاع» و«الحاوي» كانت قريبةً من ذلك، كما سلف آنفاً.

وكذا يُقال في «حُسْن التقاضي» أيضاً.

* * *

المطلب الخامس

انتقادات وُجِّهَت إلى بعض هذه الكتب، والجواب عنها

ترجم الأستاذ محمود سعيد ممدوح في كتابه «تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع»[2] للإمام الكوثريّ ترجمةً تفتقرُ إلى الموضوعية والإنصاف، وجَّه فيها عدّة انتقادات للمُترجَم، ولبعضها اتصالٌ بهذه الكتب التي أُقدِّمُ لتحقيقها، فكان لا بُدَّ من إيراد هذه الانتقادات والإجابة عليها.

---

(١) بلغت صفحات «بلوغ الأماني» في طبعته الأولى من غير تعليق نحوَ ٧٥ صفحة، وبلغت صفحات «تأنيب الخطيب» في طبعته الأولى نحو ١٩٠ صفحة، فيكون أكبر من «بلوغ الأماني» بمقدار مثله ونصف.

(٢) ٢: ٣٣١-٣٥٤.

وقبل الخوض في هذه الانتقادات تفصيلاً أذكر بعض الملحوظات العلمية على الترجمة المذكورة، وهي:

١ـ قوله في مطلعها: «الجركسي ثم المصري»[١]، وإثبات «ثم» هنا خطأ صِرْف، فـ«الجركسي» نسبة إلى عِرْق أو شعب، و«المصري» نسبة إلى بلد، وكان ينبغي أن يقول: «الجركسيّ الإسطنبولي ثم المصريّ».

٢ـ وقوله: «وُلِدَ في ٢٨[٢] شوال سنة ١٢٩٦ في قرية الحاج حسن أفندي شرق إستانبول»[٣]، وهذا التعبيرُ يدلُّ على أنّ هذه القرية من ضواحي إسطنبول قريبة منها، وليس كذلك، بل هي قرية من قرى مدينة دُوزْجة، تقعُ إلى الجنوب منها بنحو ثلاثة أميال[٤]، ودُوزْجَة مدينة تَبعُد عن إسطنبول نحو ١٩٠كم في جهة الشرق. فالتعبير المذكور خطأ؛ لأنه كمَنْ يصفُ قريةً من قرى عمّان بأنها قرية في شرق القدس الشريف! لأنّ عمّان تقعُ شرقَ القدس الشريف.

٣ـ وقوله في ذِكر مُصنَّفات الكوثريّ: «إبداء وجوه التعدّي في كامل ابن عَدِيّ (خ)، وهو مُتعلّق ببعض تراجم الحنفية في «الكامل» فقط، وأظنُّه مشروعاً، فنَقْدُ «الكامل» أكبر من القدرة العلمية للكوثريّ، وقد أُمِرْنا بإنزال الناس منازلهم»[٥].

قلت: ولا أدري ما مفهوم القدرة العلمية لديه؟ وما معيارُه في قياسها؟

---

(١) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣١.

(٢) أو ٢٧، كما في «الإمام الكوثري» للسَّيِّد أحمد خيري (ص٤٢٩ في آخر «مقالات الكوثري»).

(٣) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣١.

(٤) كما في «التحرير الوجيز» للكوثريّ ص٢٧.

(٥) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٣.

وذكر نحوَ هذا في ٢: ٣٤١ حول كتاب الكوثريّ في نقد كتاب «الضعفاء» للعقيليّ، وهو مفقود.

ولئنْ كان الكوثريُّ قادراً على نَقْدِ «الكامل» فيما يتعلَّق بتراجم الحنفية، فهو قادر على نَقْدِه في غيرها، لأنَّ القادر على النقد هو مَنْ يمتلكُ أدواته، وأدواتُ النقد في الجانبَيْن واحدة. والكتابُ مفقودٌ على كلِّ حال، والقدرةُ العلميةُ للكوثريِّ تُعرَفُ من سائر كتبه، وهي في مُتناوَلِ أيدي الباحثين، فليَستَنِدْ إليها قبل إصدار هذه الدَّعْوى مَنْ يريد الإنصاف.

وأما تعلُّقُه بجميع تراجم «الكامل» أو بعض تراجم الحنفية منه فأمرٌ آخرُ تعتريه أسباب عديدة، كأولويات المُؤلِّف واهتماماته ومدى انشغاله أو تفرُّغه وغير ذلك، وردُّه إلى القدرة العلمية فقط مُغالَطة[1].

٤ـ وقوله في ذِكر مُصنَّفات الكوثريّ أيضاً: «الفوائد الوافية في عِلْمَي العروض والقافية (خ)»[2]، والصواب في اسم الكتاب: «الكافية»، كما ذكره السَّيِّد أحمد خيري[3]، وليس بمخطوط، بل قال أحمد خيري: «طُبع، وليس عليه اسمُ المُؤلِّف»، قلت: ووقفتُ على مطبوعته، وقد صدرت عن دار السعادة بالآستانة سنة ١٣٣٠هـ.

٥ـ وقوله في ذِكر مُصنَّفات الكوثريّ أيضاً: «حنين المُتفجِّع وأنين المُتوجِّع (خ)»[4]، وفاته أن يُنبِّه على أنها قصيدة في ٥٥ بيتاً، وليست مُصنَّفاً، نظمها بعد

(١) وللأستاذ محمود سعيد «توجيه اللائمة إلى فتاوى اللجنة الدائمة»، وهو القسم الأخير من كتابه «كشف الستور»، ويقع في نحو ٤٠ صفحة، تعقَّب فيه ١٦ فتوى من فتاوى اللجنة الدائمة تتعلَّق بالتكفير والتبديع، ومن المعلوم أنَّ ثمَّة غيرَها، فهل يرضى أن يُقالَ فيه هنا: إنَّ نقدَ سائر الفتاوى أكبر من قدرته العلمية؟ كما رضي أن يقولها في غيره.
ولشيوخه من الغماريِّين من أمثال ذلك كثير، وسوقُها ليس بالأمر الصَّعْب، فهل يرضى أن يُقال فيهم ما قاله في الكوثريّ؟

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٥.

(٣) في كتابه «الإمام الكوثري» (ص٤٥١ في آخر «مقالات الكوثري»).

(٤) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٩.

الحرب العالمية الأولى، وليست بمخطوطة كما ذكر، بل طُبِعَت بعد أسبوع من نهاية الحرب في قسطموني في ١٢ صفر سنة ١٣٣٧[1]، وتاريخ نظمِها: ٢٥ محرَّم ١٣٣٧.

٦ـ وقوله لمّا ذكر مُقدِّمات الكوثري على بعض الكتب: «ومن أحسن مُقدِّماته ما كتبه في تقريظ الفقه الزيديّ»[2]، ثم نقل شيئاً من مُقدِّمة الكوثريّ لكتاب «الرَّوْض النضير».

قلت: هي مُقدِّمةٌ حَسَنة، وكلُّ مقدِّمات الكوثريّ حَسَن، ومنها ـ أعني: مُقدِّمات الكوثريّ ـ ما يَقصُرُ في صفحتَيْن، ومنها ما يطولُ في عشرات الصفحات[3]، وهي متعدِّدة الفنون، فمنها ما هو في العقائد والكلام، ومنها ما هو في الحديث وعلومه، ومنها ما هو في الفقه وأصوله، ومنها ما هو في التاريخ والتراجم، ومنها ما هو في التصوُّف والمواعظ. وقياسُ أحسنها ـ والحالةُ هذه ـ مُتعذِّر، كما هو ظاهر.

٧ـ وقوله بإثر ما نقله عن مُقدِّمة الكوثريّ «للرَّوْض النضير»: «لو كان الكوثريُّ أكثر من الانتصار لآل البيت عليهم السلام، كما فعل هنا، لكان أحسَنَ له من أن يَصرِفَ عُمُرَه في نُصْرة مذهب فيه الصوابُ وغيرُه».

قلت: فيه تفصيل، ولا بُدَّ من بيانه، فأقول:

لا شكَّ في أنّ الانتصار لآل البيت صواب، لأنّ لهم حقّاً واجباً على كلِّ مسلم، كما أنه لا شكّ في أنّ الانتصار لمذهب فقهيٍّ صوابٌ، لأنّ المذاهبَ المعتمدة قد أجمَعَت الأمةُ على صِحّةِ تعبُّد الله تعالى بها، فالدفاعُ عن أحدِها والانتصارُ له

---

(١) «الإمام الكوثري» لأحمد خيري ص٤٥٩ و٤٧٠.

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٤١.

(٣) كمقدِّمة «نصب الراية»، وقد أفرَدَها الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى بالنشر بعنوان «فقه أهل العراق وحديثهم».

حيث يُرادُ توهينُه هو دفاعٌ عن إحدى المرجعيّات الفقهية للأمة، وإحدى طرق تفقُّه أبنائها، وكونُه مرجعيّةً أو طريقاً للتفقُّه صوابٌ بلا ريب، وإن كان في أفراد مسائل هذه المرجعية (وهي المذهب) صوابٌ وخطأ[١].

ثمَّ إنه إنْ أراد المقابلة بين الانتصار لآل البيت مطلقاً والانتصار لمذهب الحنفية مطلقاً، فهي مقابلة غريبة غير منطقية، فالأول مبحث تاريخيّ مَحْض، والثاني مبحث فقهيّ، والتاريخ أداة من أدوات الانتصار له، كما أنّ الحديث والتفسير وغيرهما أدواتٌ له. والناس مختلفون في تخصُّصاتهم واهتماماتهم، فلا يُعابُ ولا يُلامُ باحثٌ صَـرَفَ عمرَه في علم من العلوم أو فَرْع من فروعه بتركه الاشتغال بعلم آخر أو فرع آخر[٢]، وهذا أمرٌ يكاد يكونُ بَدَهياً لظهوره. ومُؤدَّى كلامه: أن نعيبَ الفقهاء والمُحدِّثين والمُفسِّرين والمُتكلِّمين من المتأخرين لتركهم الاشتغال بنصرة آل البيت، واشتغالهم بالفقه والحديث والتفسير والكلام[٣].

---

(١) كما أن القياسَ مثلاً دليل من أدلة الأحكام بإجماع مَنْ يُعتَدُّ به، فهو صوابٌ بلا ريب، ولكنَّ الأحكام التفصيلية المبنية على القياس فيها الصواب وغيره.

(٢) نعم، إنما يُعابُ من صرفَ عمرَه في علم محرَّم أو فاسد أو لا نفعَ فيه، كعلم التنجيم والسِّحْر ونحوهما، ولا أظنُّ الأستاذ محمود سعيد يتنزَّل إلى هذا. وعلى كلّ، فقد تقدَّم بيانُ أنّ الانتصار للمذهب ـ من حيثُ هو ـ أمرٌ صواب.

(٣) ومن الغريب أنّ الأستاذ محمود سعيد يذكر هذا في كتاب صنَّفه في ترجمة شيوخ العلامة المُسنِد الشيخ ياسين الفاداني رحمه الله تعالى، والفاداني صرف عمرَه في طَلَب أسانيد المتأخرين وإجازاتهم وتحريرها وإسماع الحديث وروايته، فينبغي على الأستاذ محمود سعيد أن يُوجِّه عَيْن النقد إليه، بل إلى أكثر مشايخه باستثناء السادة الغمارية، فلِمَ يخصُّ الكوثريَّ به؟!

قد يُقال: إنّ الفاداني اشتغل أيضاً بتدريس العلوم الشرعية في مكّة المكرَّمة، وصنَّف فيها؟

فيُقال: وكذا الكوثريّ، اشتغل بتدريس تلك العلوم في الآستانة وصنَّف فيها. =

أما إن إراد المقابلة بين الانتصار لمذهب آل البيت والانتصار لمذهب الحنفية من حيثُ مسائل المذهبَيْن أصولاً وفروعاً، فالمقابلة صحيحة، ولكنَّ تخصيصَه مذهب الحنفية بأنّ فيه الصوابَ وغيرَه فاسدٌ، فكلُّ مجتهدٍ من المجتهدين ـ وفيهم أئمةُ آل البيت وفقهاؤهم ـ يُصيبُ ويخطئ، وكلُّ مذهب من المذاهب ـ وفيها المذهبُ الفقهيُّ للزَّيدية والمذهبُ الفقهيُّ للجعفرية ـ فيه الصوابُ وغيرُه.

وأما إن أراد المقابلة بين الانتصار لآل البيت والانتصار لمذهب الحنفية من حيثُ أئمة المذهبَيْن، فالمقابلةُ صحيحة أيضاً، وسيأتي جوابُه في الانتقاد السادس، على أنّ الكوثريَّ لم يَصرِفْ الشطر الأكبر من عُمُرِه في ترجمة أئمة المذهب الحنفيّ والانتصار لهم، وإنما صرف الشطر الأكبر منه في نصرة مسائل المذهب أصولاً وفروعاً، وهنا نعودُ إلى الاحتمال السالف قبل هذا.

وبعد هذا التمهيد ـ وقد طال ـ أذكرُ انتقادات الأستاذ محمود سعيد على هذه الكتب التي أُقدِّمُ لتحقيقها، مع الجواب عنها تفصيلاً.

الانتقاد الأول: حول كتاب «حسن التقاضي»:

قال الأستاذ محمود سعيد: «وقد كتبتُ على نسختي ما نصُّه: وفي النفس غصّة من تولِّي أبي يوسف القضاء لمن تَولَّوْا قَتْلَ وسَجْنَ أئمة آل البيت عليهم السلام والتنكيل بشيعتهم. وفي الكتاب وقفات كثيرة، وانصرافُ الناس عن البحث والمراجعة والتمحيص جعل الكوثريَّ يتكلَّم بإطلاق، وسرُّ معارضة الشيخ الكوثريّ لوليِّ الله الدهلويّ في «حسن التقاضي» ص٩٩[1] وغيره: هو تقديمُ

= وهذا كلام أقولُه للمعارضة، وإلا فشيخُ شيوخنا الفادانيّ رحمه الله تعالى أجلُّ من أن يُلامَ بهذا.

(١) أو ص٢٤٣ من هذه الطبعة.

الدهلويّ لمذهب الشافعيّ ورجاله، وله كلمات واضحة في ذلك مذكورة في «الإنصاف» و«عقد الجيد». هذا ما كنتُ قيَّدتُه على نسختي»[١].

قلت: أما تولِّي أبي يوسف القضاء للمَهْديِّ العباسيّ ثم الهادي ثم الرشيد فمسألة جزئية لا علاقة لها بكتاب الكوثريّ، ومع ذلك فلأبي يوسف اجتهادُه ورأيه في قبول القضاء، كما كان لأبي حنيفة اجتهادُه ورأيُه في الامتناع عنه، والمُهِمُّ بعد ذلك أنه كان محمود السيرة في القضاء، كما أشار إليه الكوثريُّ في مواضعَ من «حسن التقاضي»[٢].

وأما وجودُ وقفاتٍ كثيرة في كتاب «حسن التقاضي» فدَعْوى تفتقرُ إلى تدليل، ولو بالتمثيل، وقد سَلَكَ الكوثريُّ في كتابه المذكور مَسلَكَ العَزْوِ والتوثيق، وانتَهجَ مناهجَ البحث والتحقيق، ودعا الباحثين إلى التمحيص والتدقيق، فقال: «فمَنْ يَشتَبِهُ في شيء مما سطرناه، فله أن يَرُدَّ بالحجّة ما ذكرناه، بل نُرحِّبُ بذلك كلَّ ترحيب، خاضعين لحكم الدليل القائم»[٣].

ولعلَّ الأستاذ المذكور يُريدُ بالوقفات: ما اختاره الكوثريُّ في مسائل خلافية، وما رجَّحه في قضايا اجتهادية، فهذا لا يكادُ يخلو منه كتاب، لا سيَّما إذا اتَّسَمَ بالعمق والجِدَة، ومن حقِّ الكوثريّ في مثل هذه المسائل أن يختار ما يراه

(١) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٨.

(٢) انظر مثلاً: ص١١٥ و١٦٤-١٦٦.

(٣) «حسن التقاضي» ص١٥٠. وليس هذا كلاماً نظريّاً فحَسْب، بل له شواهدُ تطبيقية، ومنها كتاب «التنبيه والإيقاظ لِـمَا في ذيول تذكرة الحفّاظ» للسَّيِّد أحمد رافع الطهطاويّ رحمه الله، وقد تعقَّب فيه مواضعَ من «الذُّيول» المذكورة التي حقَّقها وعلَّق عليها الكوثريّ، وتميَّزت تعقُّباتُه بالعلم والأدب، فشكره الكوثريُّ وأثنى على صنيعه في بداية «التنبيه والإيقاظ» ص٢-٣.

صواباً[١]، ما دام يُؤيِّدُ اختياره بالدليل والبرهان، كما أنّ من حقِّ أيِّ باحث أن يوافقَ الكوثريَّ فيها أو يخالفَه.

وأما ما ذكره من أنّ «سِرّ معارضة الشيخ الكوثريّ لوليِّ الله الدهلويّ ... هو تقديمُ الدهلويِّ لمذهب الشافعيّ ورجاله»، فليس كذلك، بل السَّبَبُ في ذلك أمران:

أولهما: ما صرَّح به الكوثريُّ في بداية تعقُّبه الدهلويَّ، فقال: إنه سيَتَحدَّثُ عنه «لكثرة تعرُّضه لمباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه والحديث بكتبه باندفاع وجرأة، على كدورةٍ في تفكيره، وتحكُّم في تصويره ...»[٢].

وثانيهما: ما صرَّح به الكوثريُّ في نهاية تعقُّبه الدهلويَّ، فقال: «فخاب أمَلُ مَنْ يسعى في هَدْم المذهب بمَعاوِلِه في «الإنصاف» و«عقد الجيد» و«حُجّة الله البالغة» وغيرها»[٣]، وقال أيضاً في رسالةٍ إلى البنُّوريّ من أنّ «المخالفين نراهم يُوالُونَ استغلالَ كلماتِهِ في محاولة توهين أمر المذهب»[٤].

فالقضية إذن ليست «سرّاً» كما يُعبِّرُ الأستاذ محمود سعيد، لأنها مذكورةٌ من قِبَلِ الكوثريِّ تصريحاً، كما أنها ليست تقديمَ الدهلويِّ لمذهب الشافعيّ ورجاله، فله أن يُقدِّمَ ما يشاء، وإنما هي محاولتُه توهينَ أمرِ المذهب[٥]، وليس لأحدٍ أن يعيبَ على الكوثريِّ حينَئذٍ أن يُعارِضَه ويَتَعقَّبَه.

---

(١) وسلف في هذه المقدِّمة ص١٧ التنبيه على تسامح الكوثريّ في مثل هذه الأمور.

(٢) «حسن التقاضي» ص٢٤٣.

(٣) المصدر السابق ص٢٥١.

(٤) نقلتُه في التعليق على «حسن التقاضي» ص٢٤٣، وبيَّنتُ أنّ فيه إشارة إلى الشيخ محمد العربي التباني الذي اعتمد على الدهلويّ في مواضعَ من ردِّه على الكوثريّ.

(٥) وانظر نموذجاً من هذه المحاولة في «حسن التقاضي» ص٢٥٠، وسيأتي ذِكرُها ص٤٨-٤٩ من هذه المقدِّمة.

الانتقاد الثاني: حول كتاب «بلوغ الأماني»:

صنَّف العلامة الشيخ محمَّد العربيُّ بنُ التبانيّ الجزائريّ ثم المكِّيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالى ردّاً على الإمام الكوثريّ، سمّاه «تنبيه الباحث السَّرِيّ إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثريّ»[١]، تعقَّبه فيه في ثلاثةٍ من كتبه، وهي: «تأنيب الخطيب» و«إحقاق الحق» و«بلوغ الأماني»، وضمَّ إليها مقدِّمتَه على «نصب الراية» وبعضَ تعليقاته في كتب أخرى[٢]، إلا أنّ الناظر في الكتاب يرى أنّ أكثر الرَّدِّ موجَّه إلى ما ذكره الكوثريُّ في «بلوغ الأماني»[٣].

ولـمّا صنَّف الإمامُ الكوثريُّ «حُسْن التقاضي» سنة ١٣٦٨ أشار إلى كتاب العربي التباني في مواضعَ منه[٤]، أصرحُها قولُه: «ويُرثى لمن يُطلِقُ لسانَه بكل عُدوان، في أقدس مكان، غيرَ متصوِّنٍ مما يُوجِبُ تضاعُفَ السَّيِّئات، والله وليُّ الهداية»[٥].

واحتفى الأستاذ محمود سعيد بهذا الكتاب كثيراً، فأشاد بذِكرِه، ورفع من شأنه، في مواضعَ من كتبه[٦]، فكان لا بُدَّ من تقويم هذا الكتاب، لا سيَّما أنّ له تعلُّقاً قويّاً بـ«بلوغ الأماني».

وسأتجاوزُ جوابَ السَّيِّدِ أحمد خيري أحدِ تلامذة الكوثريّ حيثُ قال: «إنّ

(١) طُبع في مصر سنة ١٣٦٨ في ٢٠٠ صفحة.

(٢) كما ذكره هو في مُقدِّمة «تنبيه الباحث السري» ص٢-٣.

(٣) لأنّ أكثر من نصف الكتاب (ص٨٦-١٩٠ آخر الكتاب) موجَّه إلى الرَّدّ على «بلوغ الأماني»، والصفحات الخمس والثمانون الأولى موجَّهة إلى الرَّدِّ على سائر الكتب.

(٤) ص١١٠ و١٤٤ و١٥٠-١٥١ و٢٠٠ و٢٤٣-٢٤٤، وانظر تعليقاتي عليها.

(٥) «حسن التقاضي» ص١٥١.

(٦) انظر: «تشنيف الأسماع» ٢: ٥٣٣، و«الشذا الفواح» ص١٤٤.

مُؤلِّف «تنبيه الباحث السَّريّ» أراد أن يُعاتِبَ شيخَنا على تعصُّبه للأحناف، فتعصَّب في «تنبيهه» للمالكية تعصُّباً شديداً ظاهراً في مُؤلَّفه»[١]، سأتجاوزُه لأني لا أُحِبُّ تقويمَ عالم من العلماء أو كتابٍ من الكتب بناءً على مصطلح غيرِ مُنضَبط[٢]، في استعمال الناس اليوم على الأقلّ، فأقول:

كتاب «تنبيه الباحث السَّريّ» كتاب ضعيف للغاية، فمُصنِّفُه فيه[٣] ضيِّقُ الاطلاع جدّاً، ومعرفتُه بعلوم الحديث والجرح والتعديل في غاية الدُّنُوّ، واعتمادُه في مشكلات المسائل على النَّقْلَ والتقليد، دون التحرير والتحقيق، وكثيراً ما يُقوِّلُ الكوثريَّ ما لم يَقُل، ويُحمِّلُ الكلامَ ما لا يحتمل، فضلاً عن تهويله سفاسفَ الأمور في مواضع، وعدم تدقيقه في كلام الكوثريِّ في أخرى.

وأذكرُ هنا نماذجَ تفصيلية في ذلك، بياناً وتدليلاً:

١ـ ضيق اطِّلاع العربيِّ التبانيّ:

ومنه تعقُّبُه قولَ الكوثريِّ في «بلوغ الأماني» في بيان الصِّلةِ بين الإمامَيْن أبي حنيفة ومالك: «وذكر غيرُ واحدٍ من أهل العِلم كيف كان ـ أي: الإمام مالك ـ يُذاكِرُه في الفقه بالمسجد النبويِّ إلى أن ينبلجَ ضوءُ الفجر في ليالي إقامة أبي حنيفة بالمدينة» بقوله: إنها «دعوى لا حَظَّ لها من الصِّحّة، أساسُها الغلوُّ في التعصُّب للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، ولو قرَّبها من الصِّحّة قليلاً لسمّى لنا ولو شخصاً واحداً من هذا الجمِّ الغفير[٤] من أهل العِلم المُفرَغ في صيغة الإبهام، ولو هيان بن بيان، وبيَّن لنا ولو طرفاً

---

(١) «الإمام الكوثري» (ص٤٤١ آخر «مقالات الكوثري»).

(٢) أعني: مصطلح التعصُّب.

(٣) لأن المقصودَ تقويمُ الكتاب لا مُؤلِّفه.

(٤) وهذا تهويل، فـ«غير واحد» تصدقُ على اثنَيْن فأكثر، وليس بالضرورة أن تكون جمّاً غفيراً.

من كيفية هذه المذاكرة، ولكنْ قد عوَّدَنا قلمُه الرَّكْضَ دائماً في بَيْداءِ الإبهام»[١].

قلت: لو رجع إلى رسالة الكوثريّ «أقوم المسالك في بَحْثِ رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك» ـ وهي مطبوعةٌ في آخر «إحقاق الحق»، وهذا الأخير أحدُ الكتب التي خصَّها العربيُّ التبانيُّ بالرَّدّ في «تنبيه الباحث السَّريّ»، فهو في متناول يده ـ لرأى هذه المذاكرة في الصفحة الأولى منها[٢]، منقولةً بسَنَدِها ومتنها، ومَعْزوّةً إلى كتاب «أخبار أبي حنيفة»[٣] للصيمريّ.

ومنه تعقُّبُه قولَ الكوثريِّ في «تأنيب الخطيب»: «وابن معين حنفيّ»، بقوله: «ليس يحيى بن معين بحنفيّ، والدليلُ على ذلك أنّ الحنفية لم يُترجموه في طبقاتهم»[٤]، ثم قال: إنَّ الكوثريَّ «يزيدُ فيقول: يُرمى ـ أي: ابن معين ـ بالتعصُّب للحنفية، وإثباتُ تعصُّبه فرعٌ عن إثبات حنفيَّته، وهذه لم تَثبُت، ومَن الذي رماه بذلك؟ فليُبيِّنْه لنا حضرتُه»[٥].

قلت: وهذا من ضيق اطِّلاعِه، ومتى كان العَدَمُ دليلاً على الإثبات[٦]؟ وفاتَه قولُ الذهبي: «قد كان أبو زكريا رحمه الله حنفيّاً في الفروع، فلهذا قال هذا، وفيه انحرافٌ يسيرٌ عن الشافعيّ»[٧]. وكان يُمكِنُه مناقشةُ كونِ ابن معين حنفيّاً بغير هذه المجازفة في النفي، والضحالة في الاستدلال.

---

(١) «تنبيه الباحث السري» ص١٠٥.

(٢) ص٦٧ في آخر «إحقاق الحق».

(٣) ص٨١.

(٤) «تنبيه الباحث السري» ص٣٦.

(٥) المصدر السابق ص٣٧.

(٦) أعني: كون عدم ترجمة الحنفية له في طبقاتهم دليلاً على إثبات أنه ليس بحنفيّ، ومن القواعد المشهورة عند أهل العلم قولُهم: عدم الوجدان ليس دليلاً على عدم الوجود.

(٧) «سير أعلام النبلاء» ١١ : ٨٨.

ومنه تعريفُه بأبي حفص الكبير وابنه أبي حفص الصغير، وتقليله من شأنهما، ولا سيَّما الأول منهما، استناداً إلى قلّة المعلومات الواردة فيهما[١]. ولذا بَسَطَ الكوثريُّ ترجمتَيهما في «حسن التقاضي»[٢]، وختمهما بقوله: «ومَنْ يجهلُ مبلغ جلالة هذا الإمام في العلم والورع يجبُ أن لا يجعلَ جهلَه معياراً لمعرفة منازل العلماء»[٣].

ومنه قولُه في المقريزيّ: إنه «حنفيّ متعصِّب مُتحامِل على علماء المسلمين، متهجِّم على ما لا يُحسِنُه»، ورميُه الكوثريَّ بـ«التلبيس» حيثُ ذكره في الشافعية[٤]. وقد تعقَّبه الشيخ عبد الرشيد النعمانيُّ بأنّ المقريزيَّ نشأ حنفيّاً، وتحوَّل شافعياً بعدما جاز العشرين، كما ذكره السخاويّ، وأنه كان يُكثِرُ التعصُّب على الحنفية، كما ذكره ابن العماد[٥].

٢ـ قلّة معرفته بعلوم الحديث وعلم الرجال:

ومنه تعقُّبُه قولَ الكوثريّ في «تأنيب الخطيب» عن الحسن بن زياد: «أخرج عنه الحافظ أبو عوانة الإسفرايينيُّ في «الصحيح المُسنَد المُستَخرَج على صحيح مسلم»، وهذا توثيق منه» بقوله: «فمُجرَّدُ إخراج أبي عوانة هذا المتأخر المتوفى سنة ٣١٦ يكون توثيقاً للحسن بن زياد عند حضرته، مهزلةٌ لم يَقُلْها مبتدئٌ في طلب الحديث فيما غَبَر، فَضْلاً عن مُحدِّث»[٦].

---

(١) انظر: «تنبيه الباحث السري» ص١٢٣-١٢٤.

(٢) ص١٩٤-١٩٩.

(٣) «حسن التقاضي» ص٢٠٠.

(٤) انظر: «تنبيه الباحث السري» ص٥٢-٥٣.

(٥) مقدِّمة النعماني لكتاب «التعليم» ص٢٩ تعليقاً. وانظر: «الضوء اللامع» للسخاوي ٢: ٢٢، و«شذرات الذهب» لابن العماد ٩: ٣٧٠.

(٦) «تنبيه الباحث السري» ص٤٥.

قلت: بل هو قولٌ معروف في علوم الحديث، ذكره الإمامُ ابنُ دقيق العيد في «الاقتراح»، ونقلتُ نصَّه في التعليق على «الإمتاع»[١]، وهو وإن كان متعقَّباً من جهة أخرى، إلا أنَّ أصل المسألة منصوصٌ عليها في علوم الحديث، وليست مهزلةً كما يدَّعي العربيُّ التبانيُّ جزافاً. ومن الغريب أنه يُجازِفُ في النفي، ويُؤكِّدُه بتعميمه في الأعلام والأزمان[٢].

ومنه تعقُّبُه قولَ الكوثريّ: «على أنَّ من المرويِّ عن الشافعيِّ بطرق صحيحة ـ كما أسلفنا ذِكرَ بعضها ـ : أنه لم يرَ مَنْ لا يَتَغيَّر حين يُسألُ عن مسألةٍ فيها نظر، سوى الإمام محمَّد بن الحسن»، بقوله: «فليس في هذا المعنى المدَّعى طريقٌ واحد صحيح يستطيع حضرتُه إثباتَه، فضلاً عن طرق كثيرة صحيحة، ولم يَتَقدَّم له ـ أي: للكوثريّ ـ شيءٌ منها قبل هذا الموضع، وإنما قال عن الشافعي آخر ص٥٥[٣] منها: ما سأل أحداً عن مسألة إلا تبيَّن له تغيُّر وجهه إلا محمَّد بن الحسن، بدون إسناد»[٤].

قلت: بل تقدَّمت للكوثريّ روايتان أُخريان[٥]، وذكرهما بسَنَدِهما[٦]، فجازف العربيُّ التبانيُّ في نفي تقدُّم ذِكرِ الرواية، لنعلمَ أنها من جنس مجازفتِهِ في نفي وجود طريق واحد صحيح لها.

---

(١) ص١٢٨. وتعقَّبتُه في التعليق عليه.

(٢) تعميمُه في الأعلام في نفيه أن يقوله مبتدئٌ فضلاً عن محدِّث، وتعميمُه في الأزمان في نفيه فيما غبر.

(٣) أو ص١٥٢ من هذه الطبعة.

(٤) «تنبيه الباحث السري» ص١٣٩.

(٥) انظر: «بلوغ الأماني» ص٨١-٨٢ (أو ص ٢٥ من الطبعة القديمة التي ينقل عنها العربي التباني).

(٦) وخرَّجتُهما وزدتُ عليهما طريقاً في التعليق عليه.

ومن مظاهر ضَعْفِه الظاهر في الحديث، عزواً وتخريجاً من جهة، وتصحيحاً وتضعيفاً من جهة: أنه لـمّا أراد أن يذكر بعضَ الأحاديث الدالة على فضل قريش خصوصاً والعرب عموماً، صرَّح بتلخيصها من «الجامع الصغير» للسيوطيّ، ناقلاً أحكامها من حيثُ الصحّة أو الضعف منه(١)، وفي هذا دلالةٌ على أنّ معرفته بهذا العلم لا تعدو النقل والتقليد.

ومن سقطاته الشنيعة: تعقُّبُه إسناداً نقله الكوثريُّ عن ابن أبي العوّام، عن يوسف بن أحمد المكيّ، عن محمَّد بن حازم الفقيه، عن محمَّد بن عليّ الصائغ، عن إبراهيم بن محمَّد، عن(٢) الشافعيّ، عن الدراوَرْديّ: أنّ مالكاً ... إلخ، بقوله: إنّ هذا السَّنَدَ «اشتمل على سبعة رجال لا يُعرَفُ منهم إلا الأخيران: الشافعيّ والدراورديّ، والخمسة قبلهما في نَسَقٍ واحد مجهولون»(٣)، وكان ينبغي عليه أن يقول: «لا أعرف» بدلاً من «لا يُعرَف»، مُتورِّعاً عن تجهيل المعروفين، ومُتوقِّفاً عند حدود علمه.

ثم إنه بنى على هذا التجهيل اتِّهامَ ابن أبي العوام بـ«افتعال» هذا السَّنَد، فجعل جهلَه معياراً لاتهام بعضِ أهل العِلم بالوَضْع، ثم قال: «يوسف بن أحمد مجهول، ولا تُعرِّفُه النسبة إلى مكّة، فهي غشّ مكشوف، وكذلك محمَّد بن حازم الفقيه، وكذلك محمَّد بن علي المنسوب لحرفته، وإبراهيم بن محمَّد في الرواة كثير، منهم الواهي ومنهم الجيِّد، فهو مجهول أيضاً، والإمام الشافعيّ وإن عاصَرَ الدراورديَّ إلا أنه لم تُعلَم روايتُه عنه، والدليلُ عليه أنّ أهل الطبقات لم يذكروا ذلك في ترجمتَيْهما»(٤).

---

(١) انظر: «تنبيه الباحث السري» ص٦٦-٦٧.

(٢) وقد بيَّنتُ في التعليق على «بلوغ الأماني» ص٦١ أن إثبات «عن» هنا خطأ، والصواب: إبراهيم بن محمد الشافعيّ.

(٣) «تنبيه الباحث السري» ص١٠٥.

(٤) «تنبيه الباحث السري» ص١٠٥-١٠٦.

قلت: يوسف بن أحمد المكّيّ: هو أبو يعقوب الصيدلاني (ت٣٨٨)، ومحمد بن حازم ـ وصوابه: حزام ـ: هو أبو عبد الله الباذغيسيّ، والصائغ: هو أبو عبد الله المكّيّ (ت٢٩١)، وإبراهيمُ بن محمَّد الشافعيّ: هو ابن عمِّ الإمام الشافعيّ، وقد توفي سنة ٢٣٧ أو ٢٣٨[١].

وعلى الرغم من أنه لا علاقة للإمام الشافعيِّ بهذا الخبر، إلا أنّ مجازفاتِ العربيِّ التبانيِّ في النفي مستمرة، فيقول: إنّ روايةَ الشافعيّ عن الدراوَرْديّ «لا تُعلَم»، مُطلِقاً النفيَ في أنّ «أهل الطبقات لم يذكروها»! مع أنها ثابتةٌ في «سنن أبي داود»[٢]، ونصَّ عليها بعضُ أهل الطبقات[٣].

ومن عادته المجازفةُ بتجهيل الرواة، كما تراه في تجهيله مجاشع بن يوسف، بل تأكيده جهالتَه بقوله: «هو مجهول قطعاً»[٤]، وبقوله بعده بأربعة وعشرين سطراً: «بَحَثْنا عليه في كتب الرجال فلم نَجِدْ له ذكراً»، مع أنه من رجال «ميزان الاعتدال» و«لسانه»[٥]، وهما من الكتب التي تُعدُّ قريبةً سَهْلَةَ التناول في هذا الباب.

٣ـ عدم معرفته بأسلوب المُحدِّثين واصطلاحاتهم:

ومنه تعقُّبُه الكوثريّ حيث عزا روايةً إلى أبي نعيم بلفظ: «كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه»، فقال العربيُّ التبانيّ: «وقد تعوَّد حضرتُه ركوبَ طريق الإبهام في عَدَم عَزْو المسألة إلى محلِّها تعييناً، وعدم الاستقصاء في البَحْث عنها، فلم يُبيِّن في أيِّ

---

(١) انظر: التعليق على «بلوغ الأماني» ص٦١، إلا الصائغ، فلم أتكلَّم عليه هناك، وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٤٢٨.

(٢) برقم (٣٦١٠).

(٣) ومنهم المزيُّ في «تهذيب الكمال» ١٨ : ١٩١، وانظر: «توالي التأنيس» لابن حجر ص٦٤.

(٤) «تنبيه الباحث السري» ص١٣٣.

(٥) «ميزان الاعتدال» ٣: ٤٣٧، و«لسان الميزان» ٦: ٤٦٣ (٦٣٠٧).

كتاب أخرجه أبو نُعَيم في كتبه، والظاهر ـ إن صحَّ إخراجُ أبي نُعَيم له ـ أنه في كتابه «الحلية» ...»[١].

قلت: والرواية في ترجمة إبراهيم النَّخَعيّ من «الحلية»[٢]، ومن عادة أهل العلم على مرِّ العصور إطلاقُ أبي نعيم عند العَزْوِ إلى «الحلية»، فأيُّ إبهام وأيُّ عدم استقصاء هذا؟!

وفَعَلَ العربيُّ التبانيُّ مثلَ ذلك حيثُ قال الكوثريّ: «روى الخطيب بسنده ...»، فتعقَّبه بقوله: «لم يُبيِّن في أيِّ كتاب من كتبه رواه»[٣]، ومن عادة المُحدِّثين أنهم إذا أطلقوا العزو إلى الخطيب فالمراد أنه في «تاريخه».

ومنه تعقُّبُه ما نقلَه الكوثريّ عن «لسان الميزان»: «وقال عبّاس الدُّوريّ عن ابن معين: كتبتُ «الجامع الصغير» عن محمَّد بن الحسن»، بقوله: «وهذا ـ إن صَحَّ ـ فالفرقُ بين تلقِّيه عنه وكتابته عنه يعرفُه صغار الطلبة».

قلت: قوله: «إن صحّ» غريب، فـ«لسان الميزان» مطبوع في عصره، ثم هو منقولٌ من طريق الدُّوريّ عن ابن معين، وهذا نوعٌ من العَزْوِ عند المُحدِّثين، يُشيرون به إلى أنه في «تاريخ ابن معين» برواية الدُّوريّ، والكوثريُّ ينقلُ في مواضعَ من كتبه عن نسخته الخطية في ظاهرية دمشق، فانظر إلى الفرق بين الرجلَيْن في الاطلاع[٤].

---

(١) «تنبيه الباحث السري» ص١٢، وانظر أيضاً ص١١ منه.

(٢) ٤: ٢٢٠.

(٣) «تنبيه الباحث السري» ص١٣٢.

(٤) ومن الغريب أنّ العربيَّ التبانيَّ يُجازِفُ في النفي مِراراً، فيتوقَّفُ في صِحّةِ نَقْل الكوثريّ عن ابن معين، مع تصريح الكوثريّ بنَقْلِه عن «لسان الميزان»، ومع كونه من رواية الدُّوريِّ عن ابن معين، ولا يَقبَلُ ـ أعني: العربي التباني ـ العَزْوَ إلى أبي نعيم، حتى يُبيَّنَ له موضعُ النقل منه تعييناً، وينفي أنّ ابنَ معين حنفيّ، لأنه لم يقف له على ترجمة في طبقات الحنفية،=

وتفريقُه بين التلقِّي والكتابة غيرُ مستقيم، وكأنّ الإمام محمَّد بن الحسن كان يُسمِعُ كتبَه الفقهية ـ ومنها «الجامع الصغير» ـ على طرق المُحدِّثين في الأداء، من المناولة والإجازة ونحوها! في نظر العربيِّ التبانيّ.

ونحوُه ما كتبه تحت عنوان «كثرة ترنُّمه ـ أي: الكوثريّ ـ بحِمْل الجمل الذي أخذه الشافعيّ عن محمَّد، وبيان أنه ليس بشيء بالنِّسبةِ لكثرة محفوظ الأقدمين»[1]، قلت: وفيه خَلْطٌ بين طريقةِ المُحدِّثين في الرواية المبنية على سَرْدِ المرويات، وحينئذٍ قد يُسلَّم استِقلالُه لحِمْل الجمل، وطريقةِ الفقهاء فيها المبنية على تحرير المسائل وتدقيق الأقوال ومناقشة الأدلة[2]، وحينئذ يكونُ حِملُ الجمل شيئاً مُستكثَراً حقّاً[3].

وللعربيِّ التبانيِّ تعقُّبات في مواضع من كتابه يتوقَّفُ فيها في بعض نقول

= إلى غير ذلك مما سيأتي، ثم إنه يلومُ الكوثريَّ في قوله: «وعدُّ شافع صحابياً أولُ مَنْ ذكره هو أبو الطيب الطبري صديق أبي العلاء المَعَرّيّ بدون سند»، ويتعقّبُه بقوله في «تنبيه الباحث السَّري» ص٦٩: «على أنّ ادِّعاء الأولية في الطبري، وقوله: «بدون سند» فيه نظر، وما المانع أن يكون مذكوراً في كتب الإسلاميِّين؟ ولم يطَّلع عليه حضرتُه».
فانظر إلى رجلٍ ينفي أقوالاً أو يتوقَّف فيها لأنه لم يقف عليها فحَسْب، وبعضُها مما ذُكِرَ له مصدرُه، ورجلٍ يستقصي المسألة حتى يعودَ إلى أقدم مصادرها، فيُنبِّهُ إلى أنها منقولةٌ فيه بلا سند، فيُلومُه الأول، ويقول: لعلّ لها سنداً لم يَطَّلِعْ عليه! ولله في خَلقِهِ شؤون.

(١) «تنبيه الباحث السري» ص٧٤.

(٢) ومن يُطالِعُ أخبار مجالسة الشافعيّ لمحمَّد بن الحسن، وسيأتي كثير منها في «بلوغ الأماني» وفي بحثي «المناظرات المروية بين الإمامين محمَّد بن الحسن الشيباني ومحمَّد ابن إدريس الشافعيّ» ـ وقد ألحقتُه بـ«بلوغ الأماني» ـ يلحظُ بوضوح أنّ مجالس محمَّد كانت مجالسَ تفقُّهٍ قائمةً على المحاورة والمناقشة، فلا يتأتى فيها السماع بسرعة.

(٣) وتجدُ مثلَ هذا الخلط عنده أيضاً في «تنبيه الباحث السري» ص٩٦.

الكوثريِّ عن أمهات كتب الجرح والتعديل ومطوَّلاتها، مُستَنِداً إلى أنه لم يُذكَر هذا المنقولُ في «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للخزرجيّ[١]! وهو من مختصرات كتب الرجال، وأهلُ العلم لا يَرْضَون الاستنادَ إلى «تقريب التهذيب» في تحرير الأقوال في الراوي، فضلاً عن «الخلاصة»، فانظر وتعجَّب.

كما أنه ـ أعني: العربي التباني ـ يُحاكِمُ ذِكرَ الكوثريِّ نحوَ ٤٠ تلميذاً أو راوياً عن محمَّد بن الحسن، استقراءً من كتب الرواية والتاريخ والرجال والمناقب، يُحاكِمُه إلى «الفوائد البهية» للكنويّ و«الخلاصة» للخزرجيّ! ويقول: «تعبتُ في التنقيب عليهم أيضاً في «بداية ابن كثير» وغيرها»[٢]. وفي هذا دلالةٌ على مدى معرفته بتواريخ الرواة وكتب الرجال، ومدى اطِّلاعه على أصول الكتب وأمهاتها.

٤ـ اعتماده في مشكلات المسائل على النقل والتقليد، دون التحرير والتحقيق:

ومنه ما نقله عن الدِّهلويّ في أكثر من خمس صفحات حول أصول مذهب الحنفية، وأفرَدَ له عنواناً بلفظ: «تحقيق نفيس للدِّهلويِّ في أصولٍ ومسائلَ مخرَّجةٍ على مذهب الإمام أبي حنيفة، وبيان أنّ المحاورات الجدلية المذكورة في الكتب المشهورة، كـ«المبسوط» و«الهداية» و«التبيين» من توليد المعتزلة، وليس عليها بناءُ مذهب أبي حنيفة»[٣]، فانظر كيف يَهدِمُ أصول المذهب ـ وهي قضية تُفرَد لها المُؤلَّفات العِظام ـ بنقل واحدٍ يصفُه بالنَّفاسةِ عن رجل متأخِّر الطبقة جدّاً، من رجال القرن الثاني عشر.

وقد أجاب الكوثريُّ عن هذه الشُّبهة في «حسن التقاضي»، فقال في ذِكرِ

---

(١) انظر مثلاً: «تنبيه الباحث السري» ص١٣٠.

(٢) المصدر السابق ص١٣١.

(٣) المصدر السابق ص٢٣.

أغلاط الدِّهلويّ وإغراباته: «ومنها: تحكُّمُه في أُصولِ المذهب، وتقوُّلُه أنها صُنعُ يَدِ المُتأخِّرين، وذِكرُه الزِّيادةَ على النَّصِّ بخبرِ الآحادِ في هذا الصَّفّ[١]، معَ ذِكرِه مُناظرةَ الشافعيِّ محمَّداً في ذلك[٢]، مُناقِضاً نفسَه وناقِضاً لِـمَا أبرَمَه قبل لحظة[٣]. وهذا مِنَ الدليلِ على مَبلَغ وَعْيِه، وعلى ضِيقِ دائرةِ اطِّلاعِه، وعَدَم خِبْرتِهِ بكُتُبِ المُتقدِّمينَ المبثوثِ فيها كثيرٌ مِن أُصولِ المذهبِ بالنقل عن أئمّتِنا القُدَماء، فأين هو مِنَ الاطِّلاع على كتاب «الحُجَج الكبير» أو «الصغير» لعيسى بنِ أبان، و«فصول» أبي بكرٍ الرازيِّ في الأُصول، و«شامل» الإتقاني، وشروح كُتُبِ ظاهر الرواية، التي فيها كثيرٌ جدّاً مما يَتَعلَّقُ بأُصولِ المذهب المنقولةِ عن أئمّتِنا؟ فلا يَصِحُّ أنْ يُعوَّلَ على مِثلِه في هذا الموضوع»[٤].

وبه يظهرُ أنّ العربيَّ التبانيَّ تابَعَ الدِّهلويَّ في هذه القضية الشائكة، مدَّعياً أنّ ما أتى به هو التحقيق، والواقعُ أنه مُقلِّدٌ له حتى في تناقضِه[٥].

---

(١) وهي في نَقْل العربي التباني عن الدِّهلويّ أيضاً ص٢٤.

(٢) وهي في نقل العربي التباني عن الدِّهلويّ في موضع آخر من كتابه ص٩.

(٣) يعني: أنّ الدهلويَّ ادَّعى أنّ مَنْعَ الزيادةِ على الكتاب بخبر الواحد ـ وهو أصلٌ يستندُ إليه الحنفية في كتبهم كثيراً ـ لم يقل به أئمة المذهب، وإنما هو من تخريجات المتأخرين وتقعيداتهم، وللمعتزلة أثرٌ كبير فيه! ثم تراه في موضع آخر يسوق مناظرةَ بين الشافعيِّ ومحمَّد بن الحسن تتضمَّن استدلال محمد بن الحسن بها.
والعربيُّ التبانيُّ نقل كلام الدِّهلويِّ في موضع، ونقل عنه المناظرة في موضع آخر، كما بيَّنتُه في التعليقَيْن السابقَيْن.

(٤) «حسن التقاضي» ص٢٥٠.

(٥) فما ختم به العربيُّ التبانيُّ النَّقْلَ عن الدِّهلويِّ من قوله: «نقلتُه كلَّه مع طوله لتحقيقه وحُسْنه، وهو كلامُ حنفيّ محقِّق محدِّث منوَّر، سيِّد النهضة الإصلاحية في الهند، ينهار به جعجعةُ كلِّ متعصِّب غالٍ، كائناً من كان»، كلامٌ خطابيّ لا ينفعُه بشيء، وقد ثبت تناقضُهما جميعاً في هذه المسألة، وأنّ التحقيقَ العلميَّ حليفُ ما يصفُه بالجعجعة!

ومنه كلامُه في مرتبة أصحاب الإمام أبي حنيفة في الاجتهاد، وقد أفرَدَ فيه مبحثاً، وذكر فيهم قولَيْن:

الأول: أنهم في درجة المجتهد في المذهب، فغايةُ أمرهم الترجيحُ بين أقوال الإمام المتعدِّدة. وعزاه إلى أكثر الحنفية وإلى المُحقِّقين منهم.

والثاني: أنهم في درجة المُجتَهِد المُنتَسِب الذي يستنبط الفروع على أصول إمامه، أو يخالفه في بعض المسائل(١). وعزاه إلى وليِّ الله الدِّهلويّ(٢).

قلت: وكلاهما مجانبٌ للصواب، والأول الذي عزاه إلى المُحقِّقين أبعَدُهما عن التحقيق، وقد توسَّع الكوثريُّ في «حسن التقاضي» في بيان بلوغ الأصحاب مرتبةَ المجتهد المُطلَق، وأطال في نَقْل كلام الشهاب المرجانيّ في تحقيق ذلك(٣).

٥ـ تقويله الكوثريّ ما لم يقله:

ومنه نَقْلُه قولَ الكوثريِّ في «تأنيب الخطيب»: «ومن المعروف أنّ عادةَ أبي نعيم سَوْقُ الأخبار الكاذبة بأسانيدها بدون تنبيه على كذبها»، ثم رميُه الكوثريَّ بالتناقض كلَّما نقل خبراً عن أبي نعيم بأنّ «أبا نعيم لا قيمة له عنده»(٤)، أي: عند الكوثريّ.

قلت: وهذا عجيب، فلا يَشُكُّ مُطَّلعٌ على كتب الرواية أنّ أبا نعيم يروي

(١) هذا تعبيرُه في النوعين، مع أنّ الأول يُقال له: طبقة الترجيح والتخريج، والثاني يُقال له: الاجتهاد في المذهب، وأما المجتهد المنتسب فهو مجتهد مُطلَق ولكنَّه يُحافِظُ على انتسابه إلى أحد المجتهدين، وتفصيل ذلك في «حسن التقاضي».

(٢) «تنبيه الباحث السَّري» ص١٥١-١٥٢.

(٣) انظر: «حسن التقاضي» ص٨٩-٩١ و٢٢١-٢٣١.

(٤) «تنبيه الباحث السري» ص١١.

أخباراً كاذبةً وحكاياتٍ موضوعةً بأسانيدها من غير تنبيه على كذبها، كما لا يشكُّ عاقلٌ أنه لا يلزمُ من ذلك أن يصيرَ أبا نعيم لا قيمةَ له، وأن يُرَدَّ كلُّ ما رواه!

ومنه قولُه في عنوان مُفرَد: «غَمْزُه ـ أي: الكوثريّ ـ للإمام عبد الله بن وَهْب»، وتعقُّبُه ما ذكره الكوثريُّ مِن أنّ أسدَ بن الفرات بعد تلقِّيه مسائلَ محمَّد بن الحسن قَدِمَ مصر، فسأل ابنَ وهب أن يُجيبَه فيها على قول مالك، فإن لم يكن عنده عن مالك فمِن عنده، فلم يفعل، فسأل ابنَ القاسم فأجابه، فقال الكوثريّ: «وابنُ وَهْب يَغلِبُ عليه الرواية، فمِثلُه لا بُدَّ وأن يأبى»، فتعقَّبه العربيُّ التبانيُّ بأنه «طعنٌ خبيث ملفوف في دعوى باطلة، مُؤدّاه حتماً أنّ كلَّ مَنْ غلبت عليه الرواية لا يكون فقيهاً، كائناً من كان، وهو باطل»(١).

قلت: ونظر القارئ الكريم كافٍ في الكشف عن مبلغ التهويل فيه، ولا أدري بأيِّ منطق استخرج منه مُؤدّاه المزعوم! فليس فيه نفيُ الفقه عن ابن وهب(٢)، فضلاً عن ادِّعاء الكُلِّيّة المذكورة!

ومنه تعقُّبه قولَ الكوثريِّ حول كتاب «الحجّة على أهل المدينة» لمحمَّد بن الحسن: «وتُلفي فيما ردَّ به الشافعيُّ على مالك أثرَ ذلك الكتاب ملموساً في جميع

---

(١) «تنبيه الباحث السري» ص٩٣.

(٢) والغريب أنّ العربيَّ التبانيَّ أعاد عبارة الكوثريّ في ص٩٥، وقال: «أي: فهو ليس بفقيه»، ثم شرع في إثبات إمامته في الفقه.
وعبارة الكوثريّ ظاهرةٌ في معناها، لا تدلُّ من قريب ولا من بعيد على نفي الفقه عن ابن وهب، ومع ذلك فأقول تنزُّلاً: إنّ تمامَها فيه زيادةُ بيان وتوضيح، وهو: «وأما ابن القاسم فقد لازم مالكاً نحو عشرين سنةً بيقظةٍ وانتباه، يسمع منه ويتفقّه عليه، ومثلُه يكونُ أكثر إقداماً على ذلك، والمالكيةُ يُفضِّلونه على باقي أصحاب مالك في الفقه». فالكلامُ نسبيّ في المقارنة بين ابن وهب وابن القاسم.

خطوات الرَّدّ، ولا تجدُ مثلَ تلك الإجادة فيما ردَّ به الشافعيُّ على محمَّد في بعض مسائله»، تعقَّبَه بقوله: «خلاصتُه أنّ الشافعيَّ رضي الله عنه لم يكن عنده فَهْمٌ ولا علم، وبيانُ ذلك في رَدَّيه على شيخه مالك وعلى محمَّد بن الحسن، فما ردَّ به على شيخه مالك أجاد فيه في جميع خطوات الرَّدّ، لأنه أخذ ذلك من كتاب محمَّد، وما ردَّ به على محمَّد في بعض مسائله لم يُجِدْ فيه تلك الإجادة، وأنّ علماء المدينة ـ وفيهم مالك ـ كذلك ليس عندهم فَهْمٌ ولا عِلم، لأنّ محمَّداً رحمه الله ردَّ عليهم فأجاد كلَّ الإجادة».

قلت: فانظر كيف حمَّل كلام الكوثريِّ ما لا يحتملُ من رَمْي الشافعيِّ ومالكٍ وعلماءِ المدينة بعدم الفهم والعلم! مع أنّ نفيَ الإجادة لا يدلُّ على نفي الفَهْم والعِلم، لأنّ الإجادة أخصّ منهما[1]، ونفيُ الأخصّ لا يلزمُ منه نفيُ الأعمّ[2]. وكان يُمكِنُه مناقشةُ الكوثريِّ فيما ذكر مناقشةً علمية، من غير أن يُحمِّلَ الكلام ما لا يحتمل.

ومنه قولُه في عنوان مفرد: «طعنه في الإمام البخاري»[3]، وغايةُ ما فيه أنّ

---

(١) لأنها دِقّةُ الفَهْم والعلم، فكلُّ إجادة فَهْم، وليس كلُّ فَهْم إجادة.

(٢) كما لو نفيتَ الاجتهادَ عن أحد الفقهاء، لا يلزمُ منه نفيُ الفقه عنه، لأنّ الفقه أعمُّ من الاجتهاد.

ومن الغريب أنّ العربيَّ التبانيَّ نفى الاجتهاد المُطلَق عن أصحاب الإمام أبي حنيفة، كما في «تنبيه الباحث السَّري» ص١٥١-١٥٢، وقد تقدَّم بيانُه. فلو حكمنا عليه بما حكم به على الكوثريِّ هنا لقُلنا: إنّ كلامَه يدلُّ على أنّ أبا يوسفَ ومحمَّداً وزفرَ ليس عندهم فَهْم ولا علم ولا فقه! لأنهم لم يقدروا على الاجتهاد المطلق.

ولا مناصَ له عن الإجابة بأنه لا يلزمُ من نفي الاجتهاد المُطلَق عنهم نفيُ الفقه، فنقول: وكذا لا يلزمُ من نفي الإجادة في عبارة الكوثريّ نفيُ الفهم والعلم، والتفريقُ بين الأمرَيْن تحكُّم.

(٣) «تنبيه الباحث السري» ص٣٢.

الكوثريَّ ذكر أنّ ثبوت كتبه في الرجال عنه ليست كثبوتِ «الصحيح» عنه. وقولُه في عنوان مُفرَد أيضاً: «وقوعُه في المتَّفق على صلاحِهِ وعلمه الشيخ النوويّ رحمه الله»[١]، وغايةُ ما فيه أنّ الكوثريَّ قال: إن له أغلاطاً مكشوفةً في «المجموع» وفي «تهذيب الأسماء». ونظرُ القارئ الكريم كافٍ في الكشف عمّا فيهما من تحميل الكلام ما لا يحتمل.

٦ـ تهويله سفاسف الأمور، مع أنه هو المخطئ في أكثرها:

ومنه تعقُّبُه الكوثريَّ في مقدِّمة «نصب الراية» في تقديمه زفرَ على أبي يوسف، وذلك لـمّا ذكر المُحدِّثين والحفّاظ من أصحاب أبي حنيفة، فجعلَ زفرَ أولَهم، وأبا يوسف خامسَهم[٢].

قلت: وظاهر جداً أنّ الكوثريَّ يُرتِّبُهم حسب الوفاة، وقد صرَّح بذِكرها في كلِّ واحد منهم، فقدَّم زفر المتوفى سنة ١٥٧، وأخَّرَ أبا يوسف المتوفى سنة ١٨٢.

ومنه تعقُّبُه الكوثريَّ حيثُ عزا قولاً إلى الشيخ زكريا الأنصاريّ في «شرح البخاري» بأنه «لم يُعيِّن حضرتُه موضع جَزْم القاضي زكريا من «شرح البخاري» في هذه الدعوى أيضاً، حتى تَـمُتَّ إلى الصِّحّة بصِلة، بل أردَفَها بأخرى أشدَّ توغُّلاً في الإبهام منها ...»[٣].

قلت: فكلُّ ما في «فتح الباري» من نَقْلٍ عن القرطبيّ في «شرح مسلم» مثلاً لا يَمُتُّ إلى الصِّحّة بصِلةٍ ما لم يُبيِّن ابنُ حجر موضعَه التفصيليّ! وهذا من أعجب العَجَب.

---

(١) «تنبيه الباحث السري» ص٤٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ص١٨.

(٣) المصدر السابق ص١٦.

ومنه: أنّ الكوثريَّ أفرَدَ في «بلوغ الأماني» أصحابَ محمَّد بن الحسن تحت عنوان: «بعض أصحابه وتلاميذه، وجملة ممَّن أخذ عنه»، وذكر فيه أنه «يَصعُبُ استِقصاء مَنْ تخرَّج به، فنكتفي بذكر جملةٍ من أصحابه وتلاميذه»، فتمسَّك العربيُّ التبانيُّ بلفظة «تخرَّج به» الدالّة على طول ملازمة، وصار يَرُدُّ عليه فيمَنْ ذكرهم واحداً تلوَ واحد بأنهم إنما رَوَوا عن محمَّد أو جالسوه، ولم يُلازموه ويَتَخرَّجوا به، وجعله «تعصُّباً وتدليساً مكشوفَيْن»[١]، قائلاً في بعضهم: «والفرق بين «روى عن فلان» و«سمع منه»، وبين «تخرَّج على يده» يعرفُه صغار الطلبة»[٢].

قلت: وتغافل العربيُّ التبانيُّ عن تصريح الكوثريّ في العنوان بأنه سيذكر أصحابه وتلاميذه من جهة، ومَنْ أخذ عنه من جهة أخرى، وأنّ في مغايرته بين النوعَيْن بلفظتَيْ «بعض» و«جملة» دلالةً على أنهما نوعان من التلاميذ، وسيذكرهما جميعاً.

ومنه قولُه في رواية نقلها الكوثريُّ عن «ذم الكلام» للهرويّ، وفيها: «كأنه سمع محمَّد بن الحسن يقول»، قال العربيُّ التبانيّ: «بصيغة الشكّ ليس في الرواية، فعلمنا أنه دسٌّ من حضرته، فنحمدُ الله على ما أَوْلانا».

قلت: قد نقلها الكوثريُّ نفسُه في «تأنيب الخطيب»[٣] بلفظ: «كنت عند محمَّد بن الحسن»، فعُلِمَ أنّ «كأنه سمع» محرَّفة عن «كنت عند»، والظاهر أنه من الطابع، ولو كانت القضيةُ دسّاً مقصوداً لدسَّها الكوثريُّ في «التأنيب» أيضاً! والبحثُ فيهما واحد، بل هو فيه يُلخِّصُ ما ذكره في «بلوغ الأماني» ويُحيلُ عليه.

---

(١) انظر: «تنبيه الباحث السري» ص١٢٢ وما بعدها.

(٢) «تنبيه الباحث السري» ص١٢٨. وله أمثال.

(٣) ص١٨٢=٣٥٢.

ومن الغريب أنّ العربيَّ التبانيَّ رجع في الصفحة نفسِها إلى الموضع نفسِه من «التأنيب»، فكان تصويبُ الخطأ أمام عينيه!

٧ـ عدم تدقيقه في كلام الكوثريّ:

ومنه تعقُّبُه قولَ الكوثريّ في مقدِّمة «بلوغ الأماني»: «وأما ما يروى عن مالك رضي الله عنه من مشاطرته في ماله للشافعيّ، فمن قبيل تلك الحكايات المُختَلَقة في رحلته المكذوبة التي سنُبيِّن وجوه كونها مختلقة» بقوله: «ولم يُبيِّن حضرتُه وجوهَ اختلاقها كما زعم»[1].

قلت: بل بيَّنها في الكتاب نفسه، وأطال في ذلك[2].

ومنه تعقُّبه قولَ الكوثريّ: «وكذلك ترى بعضَ كبارِ الفُقَهاءِ من المالكيّة يقول: إذا لم تكنْ في مسألةٍ روايةٌ عن مالكٍ يُؤخَذُ بقولِ أبي حنيفةَ فيها، بل حَصَرَ بعضُهم الخِلافَ بينهما في اثنَتَيْنِ وثلاثينَ مسألة. راجِعْ «قَمْع أهل الزَّيْغ والإلحاد عن الطعن في تقليدِ أئمةِ الاجتهاد» للشيخ محمَّد الخضر الشنقيطيِّ المالكيّ ص٦٦-٦٧»، بأنه تدليس وتشويه وبَتْر للكلام عن تتمّته[3]، ودلَّل على ذلك بنقل لفظ الشنقيطيّ، وهو: «فإن لم يجد المالكيُّ نصّاً في مذهبه في مسألة، ووجد فيها نصّاً للشافعيّ، وآخرَ لأبي حنيفة مخالفاً له، فقال بعض أهل المذهب: يجبُ عليه العمل بمذهب أبي حنيفة، لقلة الخلاف بينه وبين مالك، حتى حصر بعضهم الخلاف بينهما في اثنتين وثلاثين مسألة ...، وقال بعضُ أهل المذهب: يجبُ عليه العمل بمذهب الشافعيّ في تلك المسألة لأنه تلميذ مالك».

---

(١) «تنبيه الباحث السري» ص٨٧.

(٢) انظر: «بلوغ الأماني» ٩٢-١٠٤.

(٣) «تنبيه الباحث السري» ص١٢٠-١٢١.

قلت: ليس الكوثريُّ بصَدَدِ بيان مسألة المالكيّ إذا لم يجد نصّاً في مذهبه ليذكرَ القولَيْن جميعاً، وإنما هو بصَدَدِ بيان الصِّلةِ بين المذهبَيْن، ولا شكّ أن قولَ بعض المالكية بالأخذ بمذهب أبي حنيفة فيما لا نصَّ فيه في مذهب مالك شاهدٌ على هذه الصِّلة، فاقتصر على موضع الشاهد، وقد صرَّح الكوثريُّ في عبارته بأنّ هذا هو قولُ «بعض كبار الفقهاء من المالكية»، وفيه إشعارٌ بأنّ في المسألة قولاً آخر عند المالكية، وإلا لقال: «وكذلك ترى المالكية يقولون ...»، فليس في الكلام تدليسٌ ولا تشويه ولا بَتْر.

وبعد، فهذه أمور سبعة دالةٌ على ضعف الكتاب، وقد ذكرتُ في كلِّ واحدٍ منها نماذجَ تمثيلية، اخترتُ فيها قِصَرَ المثال مع وضوحِه ما أمكنني، وتركتُ أمثلةً أخرى كثيرةً لطولها أو احتياجها إلى مزيد توضيح، وفيما ذكرتُ كفايةٌ في تقويم الكتاب، وتصويره على حقيقته للقارئ الكريم[1].

---

(١) كنتُ أريدُ أن أضربَ صَفحاً عن ذِكرِ هذا الكتاب وتقويمه، حتى لا أشغل القُرّاء بكتاب ليس بذاك المعروف، ولكنَّ إشادةَ الأستاذ محمود سعيد به وتنويهه بذكره في أكثر من موضع من كتبه، مع إنكاره على مَنْ يُهمِلُه، يُصوِّرُ أمرَ الكتاب على خلاف حقيقته.
أما إشادتُه به وتنويهُه بذِكرِه فقد سلفا، وأما إنكارُه على مَنْ يُهمِلُه ـ مع أنّ حقَّه أن يُهمَل ـ فقوله في ترجمة العربيّ التبانيّ من «تشنيف الأسماع» ٢: ٥٣٣ تعليقاً: «وبعضُ مَنْ تجلبَبَ بثوب الكوثريّ، ولا سيَّما من الشاميِّين، يحاولُ إهمالَ هذا الكتاب، سَعْياً منهم لكَسْب المكيِّين، أما الشيخ محمَّد عبد الرشيد النُّعماني رحمه الله تعالى فقد تناول هذا الكتاب «تنبيه الباحث السَّريّ» تناولاً سيِّئاً، وسَخِرَ من صاحبه في تعليقاته على كتاب «التعليم» لمسعود بن شيبة السِّنْدي»، انتهى باختصار يسير.
وأحال على ما تقدَّم من كتابه ١: ٣٦٤، وبمراجعة الإحالة نرى أنه يُحيلُ فيها على تعليق الشيخ النُّعمانيّ على كتاب «التعليم» ص٢٩ و٧١ و١٥٣، والثالث وَهَمٌ منه، فالذي في ص١٥٣ هو نَقْلٌ من النعماني عن الكوثريّ، ولا علاقة له بالعربي التباني.

الانتقاد الثالث: ويتصل بـ«بلوغ الأماني» أيضاً:

ذكر الأستاذ محمود سعيد في سَرْد مُصنَّفات الكوثري كتابَه «بلوغ الأماني»، وأورَدَ في الحاشية تعليقاً طويلاً[1]، وسأنقلُه مقطَّعاً مع الجواب عنه.

قال: «ومن حقوق آل البيت عليهم السلام، وأداءً للأمانة العلمية، أقول: احتفى الكوثريّ بكتاب «السِّيَر الكبير» المنسوب لمحمَّد بن الحسن (ت١٨٩)، وذكره أكثر من مرّة في (بلوغ الأماني)».

قلت: تعبيرُه بـ«المنسوب» خطأ، لأنّ هذا التعبير يُرادُ به عُرْفاً التشكيك في نسبة الكتاب إلى المعزوِّ إليه، وليس في سائر كلامه ـ أعني: محمود سعيد ـ تشكيكٌ في نسبة الكتاب إلى محمَّد بن الحسن، وإنما فيه ما إذا كان قد ألَّفه أصالةً أم بناه على كتاب سابق ألَّفَه النفسُ الزكية.

ولا يمكن التشكيكُ في نسبة كتاب «السِّير»[2] إلى الإمام محمَّد بن الحسن، فإنه من كتب ظاهر الرواية التي تواترت أو اشتهرت نسبتُها إليه.

قال: «وأقول: أولاً: نصوص السادة الزيدية تُصرِّحُ بأنّ للإمام محمَّد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكية (ت١٤٥) كتاباً في السِّيَر، وأنّ كتاب محمَّد بن الحسن مأخوذ منه. قال الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني الحسني (ت٤٢٤) في «الإفادة في أخبار الأئمة القادة» في ترجمة محمَّد بن عبد الله النفس الزكية: «وله كتابُ «السِّيَر» المشهور، وسمعتُ جماعةً من فقهاء أصحاب أبي حنيفة وغيرهم يقولون: إنّ محمَّد بن الحسن نقل أكثر مسائل السِّيَر من هذا الكتاب، وفيه

---

(١) انظر: «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) سواء «الكبير» الذي هو مستقل أم الصغير الذي يُعدُّ باباً من أبواب «كتاب الأصل».

من غرائب الفقه ما يدلُّ على علوِّ مرتبته»، انظر: «الإفادة» ص٧٣-٨٠، فالنصُّ هنا صريحٌ في المطلوب».

قلت: لم يُبيِّن ما المطلوب هنا؟ أهو التشكيكُ في نسبة الكتاب إلى محمَّد بن الحسن؟ وهذا ما لم يُقِمْ عليه دليلاً البتّة، بل الأدلة تناهضُه بلا مِرْية.

أم هو إثباتُ أنّ الكتابَ المنسوبَ إلى الإمام النفس الزكية هو بعَيْنه الكتابُ المنسوب إلى الإمام محمَّد بن الحسن؟ وهذا ما لم يُقِمْ عليه دليلاً أيضاً، بل هو غير منطقيّ أصلاً، فمحمَّد بن الحسن إنما كتب كتابه على مذهب أبي حنيفة، ذاكراً فيه آراءَه الاجتهادية، أما النفس الزكية فتصنيفُه يكون على فقهه ولا بُدّ.

أم هو إثباتُ أنّ الإمامَ محمَّد بن الحسن استفاد مما صنَّفه الإمامُ النفسُ الزكية في تفريع المسائل وترتيبها، فتباينَ الكتابان في المحتوى، وإن تشابها في الترتيب والتفريع مثلاً؟ فهذا قد يُسلَّمُ في حال قيام دليل قويّ عليه، ولا غضاضة فيه، بل هو مشتهرٌ بين رجال تلك الطبقة، ويكفي للتدليل عليه مقارنةُ «كتاب سِيَر الأوزاعي» المُدرَج في كتاب «الأم»[1] للإمام الشافعيّ بكتاب «الرَّدّ على سير الأوزاعي» للإمام أبي يوسف[2].

وفي التعبير بالأكثرية في قوله: «إن أكثر مسائل السِّيَر من هذا الكتاب» دلالةٌ على اختلاف الكتابَيْن في التفريع أيضاً، فثمة فروع في كتاب محمد بن الحسن ليست في كتاب النفس الزكية، والفروع المتشابهة متباينة المحتوى كما تقدم آنفاً.

على أنّ خبر الهاروني المنقول خبرٌ مُعضَلٌ عن مجاهيل، فالهاروني (ت٤٢٤)

---

(١) ٧: ٣٥٢-٣٩٠.

(٢) وقول محمود سعيد: «وأنّ كتاب محمَّد بن الحسن مأخوذ منه» يُشعِرُ بهذا، فما باله إذن قال قبلها: «المنسوب إلى محمَّد بن الحسن»؟!

متأخر الطبقة عن الإمام الشيباني (ت١٨٩)، ولم يُسمِّ لنا أحداً من الفقهاء الذين شهدوا بذلك، لننظرَ في حالهم ومدى اطلاعهم على كتاب النفس الزكيّة.

فتبيَّن بهذا أنّ مِثلَ هذا القول لا يكفي للجزم بأنّ كتابَ محمَّد بن الحسن مبنيٌّ على كتاب النفس الزكية، وإن كان لا غضاضةَ فيه لو ثبت.

قال: «وقال السَّيِّد صارم الدين الوزير في بسامته:

وفي مُحمَّدِها المَهْدِيّ ما حَفِظَتْ　　　حقّاً لِـمَا كتبَتْ كفّاه في «السِّيَـرِ»

وقال الشارح العلامة محمد بن علي الزحيف في «مآثر الأبرار» ١: ٤١٠-٤١١: «وله كتاب «السِّيَر» المشهور، يُقال: إنّ محمد بن الحسن الشيباني نقل أكثر مسائل السِّيَر من هذا الكتاب، وفيه من غرائب الفقه ما يدلُّ على علوّ منزلته، ويكشف عن عالي مرتبته».

قلت: هي عبارةُ الهاروني المُتقدِّمة، والزحيف توفي بعد سنة ٩١٦[1]، فهو ناقلٌ عن الهاروني ليس أكثر.

قال: «ثانياً: توفي الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية عليه السلام سنة ١٤٥، وتوفي الأوزاعي وله كتاب في السير سنة ١٥٧، بينما تأخرت وفاة محمد بن الحسن الشيباني إلى سنة ١٨٩، فيكون الإمام النفس الزكية سابق[2] في هذا النوع من التصنيف على غيره».

قلت: وهل المطلوب هو إثبات الأسبقية؟ وهل ادَّعاها الكوثريُّ لمحمد بن الحسن أصلاً؟

---

(١) كما في «الأعلام» للزركلي ٦: ٢٨٩.

(٢) كذا، والصواب: سابقاً، ومثل هذا اللَّحْن يتكرَّر منه، ومنه قوله في الترجمة نفسها ٢: ٣٤١: «وأظنه خاصّ بتراجم ...».

على أنّ الاستناد في الجزم بالأسبقية إلى تواريخ الوفاة فحَسْب ليس صواباً، فقد وُلِدَ الأوزاعيّ سنة ٨٨، ووُلِدَ النفسُ الزكية سنة ٩٠ أو ٩٣، فهما متعاصران، والأوزاعيُّ أكبر من النفس الزكية بقليل، فلعلَّه سبقه في التأليف. ويُقدِّرُ الدكتور رضوان السَّيِّد ـ وستأتي إحالة الأستاذ محمود سعيد عليه ـ أن تصنيفَ الأوزاعيِّ لكتابه كان في ثلاثينيات القرن الثاني الهجري[1]، ولذا كان محتاطاً في قوله: إن النفس الزكية «ربما كان أول مَنْ ألَّف في السِّيَر أو أنه عاصر الأوزاعيَّ في ذلك»[2].

قال: «ثالثاً: توجد نصوصٌ كثيرة من كتاب «السِّيَر» للإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية في كتب السادة الزيدية، منها ...، وقد جمع الدكتور رضوان السَّيِّد نصوصاً من كتاب «السِّيَر» للإمام النفس الزكية، ونشرها ضمن مجلة الاجتهاد».

قلت: وبالرجوع إلى بحث الدكتور رضوان السَّيِّد يُلاحَظ أنه قد انتهى فيه إلى «أننا لا نستطيع أن نحكم على الكتاب ترتيباً وتركيباً أو علاقةً بالشيباني أو غيره»[3]، فظهر بهذا أنّ ما استَشهَدَ به الأستاذ محمود سعيد هو حجّة عليه، لا له.

قال: «رابعاً: إنّ سياسةَ إقصاء وإبعاد أئمة آل البيت عليهم السلام وعلومهم واتجاهاتهم التي خرجت من أبنية النَّصْب، ثم تَبِعَتْها المذاهبُ السِّياسية، وفرضت على علومها وأخبارها حصاراً حادّاً قد كُشِفَت، ويجبُ أن نتوب إلى الله من مواقفها السَّيِّئة ...» إلى آخر كلامه.

قلت: ليس لهذا الكلام صِلةٌ بالإمام محمَّد بن الحسن أو كتابه «السير»،

---

(١) «كتب السِّيَر في التراث الإسلامي، نموذج محمد النفس الزكية» للدكتور رضوان السيد ص٢ من نسخة إلكترونية pdf منشورة على صفحة الأستاذ المذكور على شبكة الإنترنت.

http: / /www.ridwanalsayyid.com /ContentPage.aspx?id=81#.V-peSvl9600

(٢) ص٤.

(٣) ص٤.

وتاريخ أبي حنيفة وأصحابه تُجاه آل بيت النبوّة ناصع، ولمحمد بن الحسن خاصّةً موقفٌ مشهور في تصحيح أمان أحد الطالبيِّين في عهد الرشيد[١]، فإن كان الأستاذ محمود سعيد يرى إحياء مذهب آل البيت عليهم السلام أولويةً من أولويات عَصْرِنا فبابُ البحث العلميِّ في ذلك مفتوح له ولغيره، ولكنْ ليس له أن يُلزِمَ سائرَ الباحثين بأن يجعلوه أولوية لهم، فأولوياتُ الناس نسبيّة متعدِّدة.

الانتقاد الرابع: حول كتاب «الإمتاع»:

ذكر في سَرْد مُصنَّفات الكوثريّ كتابَه «الإمتاع»، وقال فيه: «كاد أن يُفارِقَ الكوثريُّ فيه قواعدَ الجرح والتعديل من أجل توثيق اللؤلؤيّ وابن زياد»[٢]، يعني: اللؤلؤيّ وابن شجاع، فابن زياد: هو اللؤلؤيّ.

قلت: هذه دَعْوى مجرَّدة عن الدليل، فلا تُقبَل.

وقد أفرد الكوثريُّ في «الإمتاع» فصلاً بعنوان «كلام بعض أهل الجرح في الحسن بن زياد»[٣]، وآخرَ بعنوان «التحدُّث عما رماه ـ أي: محمَّدَ بنَ شجاع ـ به بعضُ الجارحين من خصوم المنزِّهين»[٤]، ويُمكِنُ للقارئ الكريم النظرُ في هذين الفصلَيْن للوقوف على مسلك الكوثريِّ في توثيق الحسن بن زياد ومحمَّد بن شجاع.

ومن حقِّ أيِّ باحث مُتأهِّل في فنِّ الجرح والتعديل أن يوافقَ الكوثريَّ في النتيجة التي وصل إليها أو يُخالِفَه، ولكنْ ليس له أنْ يرميَه بمخالفة قواعد الجرح والتعديل، ما لم يُقِمْ على دَعْواه دليلاً صريحاً.

---

(١) انظر: «بلوغ الأماني» ص١١٨-١٢٤.

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٤.

(٣) «الإمتاع» ص٩٧-١٢٨.

(٤) المصدر السابق ص١٥٢-١٧٤.

على أنه لا يخفى أنّ إطلاق عبارة «مخالفة قواعد الجرح والتعديل» غير صحيح، لأنّ تلك القواعد منها ما هو متّفقٌ عليه، ومنها ما هو مُختَلَفٌ فيه، فإطلاقُ العبارة من غير تقييد ولا تعيين خطأٌ جسيم(١).

الانتقاد الخامس: حول كتاب «الحاوي»:

ذكر في سَرْد مُصنَّفات الكوثريّ كتابَه «الحاوي»، وقال: «وكان المجال واسعاً لإبداء الرأي في العقيدة المنسوبة للطحاويّ في ضوء غيرها، كالنصوص المنقولة عن أبي حنيفة والكتب المنسوبة إليه وتحقيقات مُقدَّمي الماتريدية، ولكنَّه لم يَفعَل»(٢).

قلت: من المعلوم أنّ الترجمة المُفرَدة لها أركان، يُعَدُّ إهمالُ أحدِها نقصاً وعيباً فيها، كالكلام عن اسم المُترجَم ونَسَبه، ومولده ووفاته، وشيوخه وتلاميذه،

(١) ويُستَغرَبُ من الأستاذ محمود سعيد كيف يُجازِفُ بهذه الدَّعْوى هنا، مع أنه يقول في كتابه «الشذا الفوّاح» ص٢١-٢٢: «كان العلامةُ الشيخ محمد زاهد الكوثريّ رحمه الله تعالى ممَّن اعتَنَوا بالحديث الشريف لخدمة المذهب الحنفي، فالاشتغالُ بالحديث لخدمة المذهب أصولاً وفروعاً ورجالاً، وهذه طريقة علماء ديوبند وسهارنفور بالهند، فإنهم يشتغلون بالحديث لخدمة الفقه الحنفيّ، ولا تثريبَ عليهم ...، والعلماء منذ القرن الخامس يخدمون مذاهبَهم»، ثم ذكر أنّ علم مصطلح الحديث تشفَّع تماماً لاحتفاء الحفّاظ الشافعية به أكثر من غيرهم، وأبدى تمنِّيَه لو جرى علماء الحنفية في تخريجاتهم الحديثية على قواعد الحنفية، كما فعل الشيخان البنوريُّ والتهانويّ، وقال: «وفي هذا التنوُّع إثراء للعلم».

ولا يخفى أنّ قواعد الجرح والتعديل أخصُّ من قواعد علم مصطلح الحديث، وأنّ ما أصدره من أحكام على الأعمّ يجري على الأخصّ، من تنوُّعها وسَعَتِها وتعدُّد أقوال أهل العلم فيها واندراجها في الاختلاف المذهبيّ.

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٣٤.

وآثاره ومُؤلَّفاته، ومرتبته في العلوم التي اشتغل بها ومنزلته، ودراسة ما أُثير حوله من شبهات، أو وُجِّهَ إليه من انتقادات، ونحو ذلك.

ثم قد يَتَوسَّعُ المُترجِم في أمور أخرى، تُثري كتابَه من جهة، وتُخرِجُه عن الاقتصار على الجانب التاريخيّ من حياة المُترجَم إلى جوانبَ أخرى، يهتمُّ بها باحثون من تخصُّصاتٍ شتّى. ومثلُ هذه الأمور لا يُعَدُّ إهمالُ أحدِها نقصاً في الكتاب ولا عيباً، وإن كان وجودُها فيه يزيدُه ثراءً وغِنى.

وتقدَّم أنّ الإمام الكوثريَّ لم يقتصر في هذه الكتب على الجانب التاريخيّ من حياة المُترجَمِين، وعلى أركان الترجمة التقليدية، بل تعدّاها إلى بَحْثِ مسائلَ علميةٍ دقيقة، مع التمثيل عليها[1].

وما ذكره الأستاذ محمود سعيد لا شكَّ أنه من النوع الثاني، فلا يُعَدُّ انتقاداً جديراً بالتأمُّل، وإن أظهَرَه بهذا المَظهَر في قوله: «ولكنَّه لم يفعل».

ومع ذلك، ففيما يتعلَّق بـ«عقيدة الطحاوي» على وجه الخصوص أقول: إنّ عبارة الأستاذ محمود سعيد فيها تشكيكٌ بنسبة هذه العقيدة إلى الطحاويّ، مع أنها متلقّاة بالقبول عند سائر علماء المذاهب المتبوعة، فضلاً عن الحنفية، كما أنها مَرْويّة بالإسناد إلى مُؤلِّفِها من وجهَيْن اثنين، وقد ذكرهما الكوثريّ[2]، وأشار إلى نسخة منها ـ كانت لديه ـ بخطِّ ابن العديم (ت ٦٦٠)، وعليها تسميعاتٌ متوالية[3].

وأما مقارنتُها بكتب أبي حنيفة وكلام متقدِّمي الماتريدية، فقد أشار الكوثريُّ بعبارةٍ مُختَزَلَةٍ[4] إلى تَوافُقِها معهما في مُقدِّمته لكتب أبي حنيفة الثلاثة «العالم

---

(١) انظر ص١٨-٢٦ من هذه المقدمة.

(٢) انظر: «الحاوي» ص١١٦-١١٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١١٧.

(٤) وهي قوله: «وإمام الهدى أبو منصور الماتريديّ رضي الله عنه وعن سائر الأئمة بنى =

والمتعلِّم» و«الرسالة إلى عثمان البَتِّيّ» و«الفقه الأبسط»[١] الصادرة بتحقيقه في القاهرة في شهر شعبان سنة ١٣٦٨، وهو الشهرُ عينُه من السنةِ عينها الذي انتهى فيه من تأليف «الحاوي»، ثم طُبع «الحاوي» في شهر رمضان من السنة نفسها.

فتبيَّن بهذا أنه لم يَتَعرَّض لذلك في «الحاوي» نظراً إلى إشارتِهِ إليه في المُقدِّمة المذكورة الصادرة قبل طباعة «الحاوي» بنَحْو شهر.

واقتَصَرَ الكوثريُّ على عبارةٍ مُقتَضَبةٍ في هذا المبحث، نظراً إلى شهرة هذه «العقيدة» وتلقِّيها بالقبول، كما سلف، فإطالةُ البحث فيها نوعٌ من فضول القول عنده.

الانتقاد السادس: حول الترجمة لأئمة الفقه المذهبيّ:

نقل الأستاذ محمود سعيد شيئاً من مقدِّمة الكوثريّ لكتاب «الرَّوْض النضير» في فقه الزيديّة، وفيها الثناء على أئمة آل البيت والإشادة بفقههم، وقال بإثرها: «لو كان الكوثريُّ أكثَرَ من الانتصار لآل البيت عليهم السلام، كما فعل هنا، لكان أحسَنَ له من أن يَصرِفَ عُمُرَه في نُصْرة مذهب فيه الصوابُ وغيرُه. وكذا لو صَرَفَ بعضاً من وقته في ترجمةٍ مُفرَدة لأحد أئمّةِ آل البيت كان أكرَمَ له وأفضَلَ من الترجمة لأئمة الفقه المذهبيّ، وما يَتبَعُ ذلك من المناقب والمثالب في الحصر أو الزيادة والمبالغات، لكنَّ مشروعَه كان الانتصار للحنفيّة والدفاع عنهم والنَّيلَ من مخالفيهم»[٢].

= توضيح الدلائل، على مسائل تلك الرسائل [أي: كتب أبي حنيفة]، كما جرى على ذلك الإمام المجتهد أبو جعفر الطحاويُّ في كتابه «بيان اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة، على مذهب فقهاء المِلّة، أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمَّد بن الحسن» رضي الله عنهم، المعروف بـ«عقيدة» الطحاويّ». انظر: «مُقدِّمات الإمام الكوثري» ص١٦٥.

(١) وانظر أيضاً: مُقدِّمتَه لـ«إشارات المرام» للبياضي، وهي ضمن «المُقدِّمات» ص١٧٣-١٨١.

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٣٤٣. ثم اخترع الأستاذ المذكور نظرية سماها «الثابت والمتغير =

قلت: تقدَّم الكلام على الشطر الأول من كلامه[1].

وأما إفرادُ الكوثريِّ أئمةَ المذهب الحنفيّ بالترجمة فما هو إلا نوعٌ من التخصُّص العلميّ، فمن المنطقيِّ جدّاً أن يكون مُصنِّفو طبقات الحنفية حنفيّةً، كالقرشيّ والقاري واللكنويّ، ومُصنِّفو طبقات الشافعية شافعيّةً، كابن السُّبكيّ وابن قاضي شهبة، ومن المنطقيِّ كذلك أن يكون المُؤلِّفون في مناقبِ أبي حنيفة وأخبارِه حنفيّةً، كابن أبي العوّام والصَّيمَريّ والمكّيّ، وأن يكون المُؤلِّفون في مناقبِ الشافعيّ وأخبارِه شافعيّةً، كالبيهقيّ والفخر الرازيّ وابن حجر[2].

كما أنه من المنطقيّ أن يُفرِدَ ابنُ العطّار (ت٧٢٤) ترجمةَ النوويّ (ت٦٧٦)، وابنُ عبد الهادي (ت٧٧٤) ترجمةَ ابن تيمية (ت٧٢٨)، والسخاويُّ (ت٩٠٢) ترجمةَ ابن حجر (ت٨٥٢)، والعَلَمُ البُلقينيُّ (ت٨٦٨) ترجمةَ والده السِّراج (ت٨٠٥) وترجمةَ أخيه الجلال (ت٨٢٤)، لِـمَا بينهم من الصِّلات الشخصية[3].

وأن يُفرِدَ ابنُ حجر (ت٨٥٢) ترجمةَ الليث بن سعد (ت١٧٥)، وابنُ إمام الكاملية (ت٨٧٤) والسخاويُّ (ت٩٠٢) ترجمةَ النوويّ (ت٦٧٦) أيضاً، والقاريُّ (ت١٠١٤) ترجمةَ الجيلانيّ (ت٥٦١)، والقاسميُّ (ت١٣٣٢) ترجمةَ البخاريّ

= عند الكوثريّ»، أطال في بيانها (٢: ٣٤٣-٣٥٣) في غير طائل، ولولا أنّ الكلام فيها أقرب إلى العقائد منه إلى الفقه، لنقضتُه بتمامه، ولي عَوْدٌ إليه في محلٍّ آخر إن شاء الله تعالى.

(١) انظر ص٣٤-٣٦ من هذه المُقدِّمة.

(٢) وقل مثلَ ذلك في المُفسِّرين والمُحدِّثين والنُّحاة والصُّوفية وغيرها.

(٣) وللأستاذ محمود سعيد كتاب «مسامرة الصَّديق ببعض أخبار سيدي أحمد بن الصِّدِّيق» و«الشذا الفوّاح بأخبار سيدي الشيخ عبد الفتاح»، فلو حكمنا عليه بمنطقه لقلنا: إنه لو صرف وقتَه فيما ذكر لكان خيراً له من إفراد ترجمة السَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق وترجمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(ت٢٥٦)، لِـمَا بينهم من الصِّلاتِ العلمية، كالاتفاق في البلد أو المذهب أو المَشرَب أو الاتجاه العلميّ[١].

واقتصارُ كلِّ واحدٍ من هؤلاء على الترجمة لفلان الذي تربطُه به علاقةٌ شخصية أو صِلةٌ علمية نوعٌ من التخصُّص العِلميّ، وبناءُ لَبِنةٍ في صَرْح المعرفة الكبير، تتكاملُ مع ما سَبَقَها وما يَلحَقُها.

وبناءً عليه، فالاعتراضُ على الكوثريِّ في إفرادِهِ أئمّةَ مذهبه بالترجمة دون أئمّةِ آل البيت عليهم السلام: اعتراض بارد، وبابُ الترجمة لأئمة آل البيت مفتوح، وفيه فائدة علميةٌ عظيمة، فضلاً عن الأجر العميم في الآخرة، ولكنَّ تخصُّصاتِ الباحثين مختلفة، وأولويّاتُهم العِلمية متفاوتة، واهتماماتُهم متنوِّعة، ومن التنطُّع إلزامُ باحثٍ غيرَه من الباحثين بأولويّاته هو.

وأما قوله: «ولكنَّ مشروعَه كان الانتصار للحنفيّة والدفاع عنهم والنَّيلَ من مخالفيهم»، وزاد عليه في ترجمة الشيخ مصطفى صبري فقال: «وقد كان مشروع الشيخ مصطفى صبري هو الإسلام عقيدةً وشريعةً، أما مشروع الكوثريّ فهو مذهبه الحنفيّ والانتصار له، فلا تجدُه يُغادِرُه، وهنا يظهرُ الفرقُ بين الرجلَيْن»[٢].

---

(١) وهذه أمثلة راعيتُ فيها تنوُّعها، وإلا فعَدُّ المُصنَّفات في هذا الباب يكاد يكون من المستحيل.

(٢) «تشنيف الأسماع» ٢: ٦٨٦. وذكر نحوَ ذلك في ١: ٢٣٠، فادَّعى أنّ مشروع الكوثريّ هو المدرسة الحنفية، ومشروع أحمد الغماري هو الإسلام.

وأرجو من القارئ الكريم أن يُقارِنَ هذا القولَ من الأستاذ محمود سعيد بقوله في «الشذا الفواح» ص١٤٢: «إنّ العلامة الكوثريَّ عليه الرحمة والرضوان كان يُنافحُ ويُصاوِلُ في جبهات متعدِّدة، فالرجلُ جاهَرَ بمعاداة الكماليِّين العلمانيِّين، وحارب دَعَواتِ تمييع الدِّين باسم الإصلاح، واشتغل بالرَّدِّ على المجسِّمة ومُنكِري التوسُّل ومحرِّمي السفر لزيارة =

وسأتجاوزُ عبارتَه الشنيعةَ في مقابلة المذهب الحنفيّ بالإسلام، وكأنّ المذهبَ الحنفيَّ في نظره شيءٌ غير الإسلام! مُغلِّباً حُسْنَ الظنِّ به في أنه لا يقصدُ ذلك، وسأتجاوزُ دعوى أنّ الكوثريَّ «لا يغادر» الانتصار لمذهبه الحنفيّ، مكتفياً بإحالة القارئ الكريم على تصفُّح «مقالات الكوثريّ»[1] و«مُقدِّماته»[2] وعناوين مُؤلَّفاته[3] وقصيدته «حنين المُتفجِّع وأنين المُتوجِّع»[4]، وأقول:

الإسلامُ غايةُ الرجلَيْن جميعاً، ولكنَّ الانتصار له متعدِّد الطرق والأساليب، فثمّةَ هَجَماتٌ وشُبُهاتٌ موجَّهة إلى الإسلام من خارجه، وهذا ما تولّى شيخ الإسلام مصطفى صبري القيام بصَدِّه، وثمّةَ هَجَماتٌ وشُبُهاتٌ موجَّهة إلى الإسلام من داخله، وهذا ما تولّى الإمام الكوثريُّ القيام بصدِّه، فكلاهما مُنتَصِرٌ للإسلام عقيدةً وشريعة.

= مولانا رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم وأعداء التصوُّف النقيّ الذي هو مقامُ الإحسان، وكان داعيةً للتقليد، مُعادياً لدعوات الاجتهاد». فهل هذه الجبهاتُ جميعاً هي مشروعُ الكوثريِّ في نُصْرة المذهب الحنفيّ فقط؟!

(١) ومنها مقالاتُه: «شرع الله في نظر المسلمين» ص٧٩، و«أنَسْخُ الأحكام من حقّ الإمام، كما يدَّعيه عالم» ص٨٤، و«هل لغير الله حق في الإيجاب والتحريم» ص٩٠، و«نظرُ المرء إلى شرع الله معيارُ دينه» ص١٩١، و«أثر العرف والمصلحة في الأحكام» ص١٩٧، و«حكم محاولة فَصْل الدين عن الدولة» ص٢٧٨.

(٢) وقد بلغت ٥٧ مقدِّمةً، والذي يتَّصلُ منها بفقه الحنفية أو عقيدة الماتريدية ثماني مقدِّمات فقط. وسائرُها إما في الفقه بوجه عام أو عقيدة أهل السُّنّة بوجه عام، وإما في الحديث والتاريخ والتراجم والتصوُّف ونحوها.

(٣) ومنها رسالتُه «من عِبَر التاريخ»، وفيها ـ على وجازتها ـ ما يكشفُ عن جوانب شخصيّة الكوثريّ العلمية.

(٤) وتظهر فيها حميَّتُه الدِّينيّة بجلاء، وهي في ٥٥ بيتاً، ولولا أن أُطيلَ الحاشية لنقلتُها بتمامها، فليُراجِعْها القارئ الكريم.

فحيثُ كان الشيخ مصطفى صبري يُنافِحُ عن وجود الله وتوحيده من عقيدة الإسلام، ويردُّ شبهات الفلاسفة ومَنْ تأثَّرَ بهم من غيرهم فيها، كان الكوثريُّ يُنافِحُ عن تنزيه الله وتقديسه من عقيدة الإسلام، ويردُّ شُبُهات المجسِّمة ومَنْ تأثَّرَ بهم من غيرهم فيها. وحيثُ كان الشيخ مصطفى صبري يقفُ في وجه الحداثة، ويصدُّ محاولةَ أبنائها إفراغَ الإسلام من مسائله الغيبية، كان الكوثريُّ يقفُ في وجه الحداثة، ويصدُّ محاولةَ أبنائها إحلالَ أنظمة وضعية مقام أحكام شرعية، وكان يرى أنّ اللامذهبية خطوةٌ أُولى في هذا الطريق(١)، وأنّ الدفاع عن أبي حنيفة ومذهبه ـ باعتبار التخصُّص ـ جزءٌ من الدفاع عن المذهبية الفقهية عموماً.

ومن هنا يُعلَمُ أنّ لهما مشروعاً واحداً، كانا يتقاسمان بذل الجهود فيه، وكان السَّبَبُ الأبرزُ في هذا التقاسم يرجعُ إلى ميولهما العِلْميّة واتجاهاتهما الفِكرية،

(١) كما يدلُّ عليه إفرادُه مقالاً في «مقالاته» بعنوان «اللامذهبية قنطرة اللادينية»، وقولُه في مقدِّمة «الإشفاق على أحكام الطلاق» ص٣: «لا يخفى أنّ مذاهب الأئمة المتبوعين يستمدُّ بعضُها من بعض في مسائل قضائية خاصّة في أحوال خاصّة، وقد ذكر فقهاء المذاهب وَجْهَ الأخذِ بمثل تلك المسائل عند قيام ضرورة تَحمِلُ على ذلك. وليس معنى هذا التمشّي مع الهوى والخروج على مذهب أو على المذاهب كلِّها، بإقامة أنظمة وضعيّة مقام أحكام شرعية، كما جرى سَيْرُ أهل الشأن عليه في كثير من بلاد المسلمين، استِحساناً منهم لكلِّ جديد، واستِسخافاً لكل قديم».

ثم ذكر أنّ مسايرة الفقهاء للعوام المُتفلِّتين من الأحكام الشرعية هو الذي أدى «إلى تخلّي الفقه عن كثير من أبوابه في المحاكم بأيدي أبنائه الذين عقُّوه، وليس ذلك ناشئاً من عدم صلاحية الفقه لكل زمان ومكان»، ثم قال ص٤: «ونرى اليوم بعض هؤلاء الأبناء لا يهدأ لهم بال قبل أن يقضوا على البقية الباقية في المحاكم من الشرع، باسم الشرع عن مخاتلة، مسايرةً منهم للمرضى، ومتابعةً لأهواء المُستَغربين من أبناء الشرق، في حين أننا كنّا نُؤمِّلُ جدّاً من حلول عَهْدِ استعادة الحقوق كاملة غير منقوصة أن يُعادَ النظر في الأنظمة كلِّها، وأن يُصلَحَ ما يحتاج منها إلى الإصلاح، بمَدَدِ الفقه الإسلاميّ» إلى آخر كلامه في ذلك.

ومن ذلك: كون مصطفى صبري قد تبوَّأ مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية ـ وهو منصب له حظٌّ وافر من السياسة ـ وكون الكوثريِّ قد تبوَّأ وكالة الدرس فيها، فكان الأول يرى أن الدفاع عن الإسلام ينبغي أن يبدأ من ردِّ شبهات اللادينيِّين، ثم تضيقُ الدائرة إلى العلمانيِّين فالحداثيِّين وهكذا، وكان الثاني يرى أن الدِّفاعَ عنه ينبغي أن يبدأ من حلقة الدرس ومجلس العلم، فلا بُدَّ من الانضباط العَقَديِّ والمذهبيِّ، ثم تتَّسعُ الدائرةُ إلى الحداثيِّين فالعلمانيِّين فاللادينيِّين.

ومن هنا كان يرى كلُّ واحدٍ منهما أنّ عملَه يُتمِّمُ عملَ الآخر، ولذا يقولُ الشيخ مصطفى صبري عن كتابَي الكوثريِّ «النكت الطريفة» و«تأنيب الخطيب» ـ وهما في الدفاع عن الإمام أبي حنيفة ومذهبه[1] ـ: إنهما «الجديران بأن تُباهِيَ بهما معاهِدُ الفاتح بدار الخِلافةِ السابقة معاهِدَ الأزهر بمِصرَ الجديدة، حيثُ كان مُؤلِّفُ هذَيْنِ الكتابَيْن الجليلَيْن خِرِّيجَ معاهِدِ الآستانة، ثم مُدرِّسَ طبقات الفقهاء والمُحدِّثين»[2].

ويقول الكوثريُّ في مقدِّمة كتابه «الاستبصار» عن الشيخ مصطفى صبري إنه «من أكابر المجاهدين في مناصرة الحق، والمصابرين على صنوف الأتعاب في هذا السبيل بصدق، تنقَّل في بلاد الله بعد وقوع الانقلاب العنيف في أرض الوطن، وأصابته في سبيل الجهاد وجوه من المِحَن، وأنواع من الإحَن»، وذلك بعد أن حلّاه بوصف «العلامة المُبدع، والجدليّ البارع، القابض بمقدرة بالغة على وجوه

(١) وهذا مشروعُ الكوثريّ في نظر محمود سعيد، المُغايرُ لمشروع مصطفى صبري في نظره أيضاً، ولا أدري ما تفسيرُه لهذا الثناء؟ ما دام المشروعان متغايرَيْن في نظره!
أما بالنظرة التكاملية بين المشروعَيْن، وأنهما جميعاً يصبّان في خدمة المشروع الأسمى، وهو الإسلام، يكونُ الثناء في محلِّه تماماً.

(٢) «موقف العقل والعلم والعالم» ٣: ٣٠٩.

التصرُّف في الكلام، مولانا مفتي الأنام، مدَّ الله في عمره السعيد، وأمدَّه بالتوفيق والتسديد»(١).

وبهذا أختمُ الكلام عن الانتقادات الموجَّهة إلى هذه الكتب، مع الإجابة عنها.

❋ ❋ ❋

المطلب السادس

بين الإمام الكوثريّ والعلامة محمَّد أبو زهرة(٢)

ذكر الإمامُ الكوثريُّ في «حسن التقاضي»(٣) العلامةَ الفقيهَ الشيخَ محمد أبو زهرة، وكيل كُلِّيَّة الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة، فقال في بحث الحِيَل والمخارج: «وقد محَّصَ هذا الحديثَ تمحيصاً شاملاً فضيلةُ الأُستاذِ المُبدِع النابغةِ السَّيِّدِ محمَّدِ أبي زَهْرة؛ أُستاذِ الشريعةِ في كُلِّيَّةِ الحقوقِ بالقاهرة، في كتابه عن أبي حنيفة، كما هو شأنُه في بُحوثه».

وعلَّق عليه في الحاشية بقوله: «وكم لفضيلتِهِ من أيادٍ بيضٍ على العِلم بمُؤلَّفاتِهِ المُمتِعة، فمنها «أبو حنيفة» و«مالك» و«الشافعيّ» و«ابن حنبل»، رضيَ الله عنهم، في مُجلَّداتٍ ضِخام، كلُّ مُجلَّدٍ منها في ترجمة إمام، مِن هؤلاء الأعلام، وقد درس

---

(١) وحلاّه أيضاً في كتابه «نظرة عابرة» ص٦٧ بـ«قرّة عيون المجاهدين، وسيف المناظرين، العلامة الأوحد، مولانا شيخ الإسلام، أمتع الله المسلمين بعلومه، وأطال بقاءه في خير وعافية»، وفي موضع آخر ص٧٠ بـ«بطل الإسلام»، كما وصفه فيه ص٦٨ بأنه «القائم بالحجّة في هذا العصر».

(٢) ذكرَه الكوثريُّ في «حسن التقاضي» وأثنى عليه، فرأيتُ أنه من المُناسِب أن يطَّلع القارئُ الكريم على مَزيدٍ من التفصيل في العلاقة بينهما.

(٣) ص١٩١-١٩٢.

حياتَهم دراسةً فاحصةً عن كُلِّ صغير وكبير من أحوالهم، وأودَعَ ما استَخلَصَه مِن بُحوثِهِ الشاملةِ عن كُلٍّ منهم في تلك الكتب الخالدة، بحيثُ يشفي غُلّةَ الباحثين عن أحوالِ هؤلاء الأئمّةِ المَهْدِيِّين، وما هذا إلا فَتْحٌ جديد، واتجاهٌ سديد، يحملُ النَّشْءَ الحديثَ على الاهتمام بالتراث المُتوارَثِ عن أئمّةِ الإسلام، فاستَحَقَّ مُؤلِّفُها البارعُ المِفضالُ بذلك كُلَّ ثناءٍ وإجلال، فجزاه الله عن العِلم خيراً، ولا أراه ضـرّاً ولا ضَيْراً، وزاده توفيقاً وتسديداً».

وقد يبدو أنّ هذا الكلامَ صادرٌ من المُؤلِّف في حقِّ الأستاذ محمد أبو زهرة، وله ظِلالٌ من علاقةٍ علميّةٍ أو شخصيّة بينهما، وليس كذلك[1]، فقد سأل العلامةُ الشيخ محمَّد يوسف البِنُّوريُّ ـ وهو أحدُ خواصِّ تلاميذ الكوثريِّ وأصحابه ـ شيخَه المُؤلِّفَ عن ذلك، فأجابه بقوله: «وأبو زهرة أنا مُعجَبٌ به باعتبار توجيهه لطلبة الحقوق العَصْـريّة للاهتمام بالتراث المُتوارَث عن الأئمة الأعلام، لا بمعنى أنّ كلَّ أقوالِهِ مَرْضيّة، والتعارُفُ بيننا غَيْبيّ»[2].

فأفَدْنا من ذلك: أنّ ثناء الإمام الكوثريّ على الأستاذ محمد أبو زهرة لم يكن عن سَبْق معرفة بينهما، وإنما كان نتيجةً لِـمَا رأى له من أيادٍ بيضاء في الطريق الذي ما زال الكوثريُّ يُنافِحُ عنه في أدوار حياتِهِ أجمع، وهو الحِفاظُ على فِقهِ الأمة المُتوارَث، والانضواء تحت مذاهب أئمّة أهل السُّنّة.

ويُلاحَظُ هنا أنّ الاختِلافَ العِلميَّ بين الإمام الكوثريِّ والأستاذ أبو زهرة ـ وليس هو باليسير ـ لم يَمنَعْه من الثناء عليه والإشادة ببحوثه، حيثُ رآه يُوجِّهُ طلابَ كُلِّيَّة الحقوق إلى الفقه الإسلاميّ المُتوارَث، في الوقت الذي كانت ترتفعُ

---

(١) أعني: في الوقت الذي كتبَ فيه المُؤلِّفُ هذا الكلام، وهو شهر المُحرَّم سنة ١٣٦٨.

(٢) «رسائل الإمام الكوثريّ للعلامة البِنُّوريّ» ص١٧٤-١٧٥، والرسالة مُؤرَّخة بـ ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨.

فيه أصواتُ الحداثة والعَصْرنة، وتَغْلو فيه كلماتُ المُفكّرين والمُتصدِّرين في الإعجاب بالحضارة الغربية، والنُّظُم والقوانين الأوروبيّة، كما لا يخفى على مَنْ درس تاريخ مِصرَ في ذلك الزمان.

ثم إنّ الأستاذ محمد أبو زهرة قرأ ثناء الكوثريِّ عليه في «حسن التقاضي»، فكان ذلك باعثاً له على ما تُحدِّثُه به نفسُه من لقائه والاجتماع به، فسارع إلى ذلك، وزاره في منزله بالقاهرة، ولقد تحدَّث الأستاذ أبو زهرة عن هذه الزيارة في مقاله عن الإمام الكوثريّ[1] فقال: «وإنّ كاتبَ هذه السطور لم يلقَ الشيخَ إلا قبل وفاتِهِ بنَحْو عامَيْن، وقد كان اللقاءُ الرُّوحيُّ من قبل ذلك بسنين، عندما كنتُ أقرأ كتاباتِه، وأقرأ تعليقَه على ما يُخرِجُ من مخطوط، وأقرأ ما ألَّف من كتب[2]، وما كنتُ أحسَبُ أنّ لي في نفسِ ذلك العالم الجليل مِثْلَ ما له في نفسي، حتى قرأتُ كتابَه «حُسْن

(١) كتب الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة مقالاً عن الكوثريّ بعد أكثر من عام على وفاته، بعنوان «الإمام الكوثري»، وقد وصف فيه الكوثريَّ بالإمامة ١١ مرّة، وترضّى عنه ١٠ مرّات، وقال: «لا أعرف عالماً مات فخلا مكانُه في هذه السِّنين، كما خلا مكانُ الإمام الكوثريّ»، وقال: «إنه كان من المُجدِّدين بالمعنى الحقيقيّ لكلمة التجديد».
وطُبِعَ هذا المقالُ في صَدْرِ عدد من مُؤلَّفات الكوثري وكتبه، ومنها «مقالات الكوثريّ» و«مُقدِّمات الإمام الكوثري»

(٢) وقال الأستاذ أبو زهرة في موضع سابق من هذا المقال نفسِه: «لقد عرفتُه سِنين قبل أن ألقاه، عرفتُه في كتاباتِهِ التي يُشرِقُ فيها نُورُ الحقّ، وعرفتُه في تعليقاتِهِ على المخطوطات التي قام على نَشْرِها، وما كان ـ والله ـ عَجَبي من المخطوط بقَدْر إعجابي بتعليق مَنْ علَّق عليه، لقد كان المخطوطُ أحياناً رسالةً صغيرة، ولكنَّ تعليقات الإمام عليه تجعلُ منه كتاباً مقروءاً. وإنّ الاستيعابَ والاطلاعَ واتساعَ الأفق تظهرُ في التعليق باديةَ العيان، وكلُّ ذلك مع طلاوة عبارة، ولُطْف إشارة، وقوّة نَقْد، وإصابةٍ للهدف، واستيلاء على التفكير والتعبير». انظر: «مُقدِّمات الإمام الكوثري» ص١٢-١٣.

التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي»، فوجدتُه رضي الله عنه خصَّني عند الكلام في الحِيَل المنسوبة لأبي يوسف بكلمة خير. وأشهَدُ أني سمعتُ ثناءً من كُبَراءَ وعُلَماء، فما اعتززتُ بثناءٍ كما اعتززتُ بثناء ذلك الشيخ الجليل، لأنه وسامٌ عِلْميٌّ ممَّن يملكُ إعطاء الوسام العِلميّ.

سَعَيْتُ إليه لألقاه، ولكني كنتُ أجهَلُ مُقامَه، وإني لأسيرُ في ميدان العَتَبة الخضـراء، فوجدتُ شيخاً وجيهاً وقوراً، الشيبُ يَنبَثِقُ منه كنور الحقّ، يَلبَسُ لباسَ علماء التُّرك، قد التَفَّ حولَه طلبةٌ من سورية، فوقع في نفسي أنه الشيخُ الذي أسعى إليه. فما أنْ زايَلَ تلاميذَه حتى استَفسَرتُ من أحدهم: مَن الشيخ؟ فقال: إنه الكوثريّ، فأسـرعتُ حتى التقيتُ به لأعرفَ مُقامَه، فقدَّمتُ إليه نفسي، فوجدتُ عنده من الرغبة في اللقاء مِثْلَ ما عندي.

ثم زرتُه، فعَلِمتُ أنه فوق كتبه، وفوق بحوثه، وأنه كنزٌ في مصـر.

وهنا أريدُ أن أُبدِيَ صفحةً من تاريخ ذلك الشيخ الإمام، لم يعرفها إلا عددٌ قليل:

لقد أردتُ أن يَعُمَّ نفعُه، وأن يتمكَّن طلابُ العلم من أن يَرِدوا وِرْدَه العَذْب، وينتفعوا من مَنهَلِهِ الغزير، لقد اقترح قسمُ الشريعة على مجلس كُلِّيَّة الحقوق بجامعة القاهرة أن يُندَبَ الشيخُ الجليلُ للتدريس في دبلوم الشـريعة، من أقسام الدراسات العُليا بالكُلِّيَّة، ووافقَ المجلسُ على الاقتراح، بعد أن عَلِمَ الأعضاءُ الأجلّاءُ مكانَ الشيخ من علوم الإسلام، وأعمالَه العِلميّةَ الكبيرة.

وذهبتُ إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشـريعة إبّان ذلك[1]، ولكنَّنا

---

(١) يعني: الأستاذ الشيخ علي الخفيف، كما صـرَّح به السَّيِّد أحمد خيري في كتابه «الإمام الكوثري» المطبوع بآخر «المقالات» ص٤٤٤.

فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمرضه ومرض زوجته، وضَعْف بَصَره، ثم يُصِرُّ في الاعتذار، وكلَّما ألحَحْنا في الرجاء لجَّ في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جَدْوى رَجَوْناه في أن يُعاوِدَ التفكير في هذه المُعاونة العِلمية التي نَرقُبُها ونتمنّاها.

ثم عُدْتُ إليه منفرداً مرّةً أخرى، أُكرِّرُ الرجاء وأُلحِفُ فيه، ولكنَّه في هذه المرّة كان معي صريحاً، قال الشيخ الكريم: إنّ هذا مكانُ عِلم حقّاً، ولا أريدُ أن أُدرِّسَ فيه إلا وأنا قويٌّ أُلقي دروسي على الوجه الذي أُحِبّ، وإنّ شيخوختي وضَعْفَ صِحّتي وصِحّةِ زَوْجي، وهي الوحيدةُ في هذه الحياة، كلُّ هذا لا يُمكِّنُني من أداء هذا الواجب على الوجه الذي أرضاه.

خرجتُ من مجلس الشيخ وأنا أقول: أيُّ نفسٍ عُلْويّةٍ كانت تُسجَنُ في ذلك الجسم الإنسانيّ، إنها نفسُ الكوثريّ»[1].

وهذا العُذرُ نفسُه هو ما أبداه الكوثريُّ لتلميذه السَّيِّد أحمد خيري لـمّا عَلِمَ اعتذار شيخه، فعاتبه في ذلك، فقال: «إنّ هذَيْنِ الفاضلَيْن عرضا ما عرضاه لاطمئنانهما بأني سأقومُ بواجب التدريس كما ينبغي، وصِحّتي لا تَسمَحُ لي بذلك الآن، ولا أستَحِلُّ لنفسي ـ وقد أوشك الأجلُ على الانتهاء ـ أن ألتزمَ القيامَ بأمرٍ أثِقُ بأني عاجزٌ عنه»[2].

وفي هذا الذي نقلتُه بين هذين الشيخَيْن الجليلَيْن فوائدُ تربويّةٌ عظيمة، وصفحةٌ مُشرِقةٌ من أدب الأقران، وأخرى مُضيئةٌ من تَواصُل أهل العِلم فيما بينهم، وقديماً قيل: العِلمُ رَحِمٌ بين أهله، وفيه ما كان عليه هذان العالمان الجليلان من

(١) مقال «الإمام الكوثري» للشيخ محمد أبو زهرة، المطبوع في صَدْر «مقالات الكوثري» ص١٤-١٥، و«مقدمات الإمام الكوثريّ» ص١٦-١٧.

(٢) «الإمام الكوثريّ» لأحمد خيري، المطبوع بآخر «مقالات الكوثري» ص٤٤٤.

الحرص على الأُمّة، وإخلاص النِّـيّة في ذلك، وما كانا يريانه من وجوب تسخير الجهود والطاقات في خِدمةِ المقاصد الدينية العظيمة، ولو معَ الاختِلافِ في بعض التفصيلات والفَرْعيات، رحمهما الله تعالى ورضي عنهما.

* * *

المطلب السابع

الأصل المعتمد في إخراجها، وعملي فيها

اعتمدتُ في إخراج هذه الكتب على طبعاتها الصادرة في حياة مُؤلِّفها.

فاعتمدتُ في «حسن التقاضي» على الطبعة الصادرة عن مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ.

واعتمدتُ في «بلوغ الأماني» على الطبعة الصادرة عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ.

واعتمدتُ في «لمحات النظر» و«الإمتاع» و«الحاوي» على طبعاتها الصادرة عن مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ.

ويَتَلَخَّصُ عملي فيها في ضبط النصِّ وتفقيره وترقيمه، وتوثيق نقول المُؤلِّف، ومقابلتها على أصولها، والتعريف بالأعلام غير المشاهير الواردِ ذِكرُهم في الكتاب، وفيهم شيوخُ أبي يوسف وتلاميذُه، والتعليق العِلميّ على النصّ بما يخدمُ مَقاصِدَه، إلى غير ذلك مما بين يَدَي القارئ الكريم، فلا أحتاجُ إلى تفصيل القول فيه.

ومن المعلوم من منهج الكوثريِّ في تصانيفه أنه كثيراً ما يختزلُ العبارة، ويسلك

طريق الإشارة، ولذا كان في تعليقاتي على هذه الكتب نوعُ إطالة، مع اجتهادي في اختصارها قَدْرَ الإمكان، وهي متنوِّعة، ففيها تخريج الروايات والأخبار، وتوثيق النقول، وتفسير الغريب، وتوضيح المُشكِل، والتعريف بالأعلام والبلاد ونحوها، كما أنها لا تخلو من بيان أوهام قليلة أو مسامحاتٍ وقعت للمُؤلِّف، وذلك مما لا يخلو منه عالم ولا ينفكُّ عنه كتاب، إلا أنني عُنيتُ عند بيان الوَهَم بالبحث عن سببه، فظهرت أمور يُمكِنُ أن يُعتَذَر بها للمُؤلِّف، من غير تكلُّف ولا تعسُّف، وفي هذا توسُّط واعتدال، بأداء حقِّ العِلم وحقِّ العلماء، فمن حقِّ العِلم بيانُ أوهام العلماء وأخطائهم، ومن حقِّ أهلِهِ بيانُ أعذارهم فيها إن وُجِدَت أو عُرِفَت.

وحرصتُ أن أُحافِظَ على عدّة أمور، كما هي في الطبعة الأصل، وهي:

١ـ خَتْم تعليقات المُؤلِّف بحرف (ز)، وهي طريقةُ المُؤلِّف في تمييز تعليقاته في أكثر كتبه، وقد أبقيتُها كذلك، وزدتُ في تمييزها عن تعليقاتي بإثباتها بحرفٍ أسودَ غامق.

٢ـ تمييز زيادات المُؤلِّف في نقوله بعلامتَي الاعتراض تارةً، وبهلالَيْن أخرى، وهي طريقةُ المُؤلِّف في كتبه، إذا زاد لفظةً أو عبارةً في نَقْلٍ ما فإنه يُثبِتُ الزيادة بين علامتَي الاعتراض أو بين هلالَيْن، وقد حافظتُ على ذلك كما هو في الطبعة الأصل غالباً، فإن تصـرَّفتُ فيه نبَّهتُ عليه في موضعه.

٣ـ تمييز اختصارات المُؤلِّف من نقوله بثلاث نقاط، وقد أبقيتُها كما هي، فما يراه القارئ الكريم من ثلاث نقاط متتالية فهو مما أثبته المُؤلِّفُ إشارةً إلى اختصاره في النَّقْل.

أما ما أثبتُّه بين معقوفتَيْن [ ] فهو من إضافتي على النص، سواء ورد في متن الكتاب أو في تعليقات المؤلف في الحواشي.

ولم أُترجِم لرواة الأسانيد تفصيلاً خشيةَ إثقال حواشي الكتاب، إلا أنني درستُ رواياتهم جميعاً، فما كان فيه ضَعْف أو نكارةٌ بيَّنْتُه، وما كان مقبولاً سكتُّ عنه، ومرادي بالمقبول: الصحيح والحسن، وكذا الضعيف فيما يُحتَملُ فيه الضعف من الحكايات والقصص ما لم يكن فيه نكارة، فأرجو من القارئ الكريم أن لا يتعجَّل بالتعقُّب فيما إذا رأى رجلاً ضعيفاً في خبر، ولم أُبيِّنْه، فحينئذٍ إما أنّ للخبر متابعاتٍ أو شواهدَ تُؤيِّدُه، أو أنّ ضعفَ الراوي مُحتَمَلٌ في ذاك النوع من الأخبار. ومع ذلك فلا أُبرِّئُ نفسي من سَهْو أو خطأ.

وجعلتُ لكلِّ كتاب من هذه الكتب ترقيماً مستقلاً في صفحاته عن الآخر، ليبقى لكُلٍّ واحدٍ منها استقلاليّتُه عن الآخر، كما هو في أصل تصنيفه، وأثبتُّ في آخر كلِّ كتابٍ منها فهرسَيْن: فهرساً تفصيلياً للمحتويات بعنوان «فهرس أبحاث الكتاب»، وآخرَ إجمالياً بعنوان «الفهرس الإجمالي للكتاب»[(١)].

وصنعتُ لها في آخرها جميعاً فهارسَ تفصيلية: للآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأعلام، والكتب[(٢)]، والأشعار.

ولم أُترجِم للمُؤلِّف الإمام الكوثريّ، اكتفاءً بترجمته الموسَّعة التي كتبها تلميذُه الأستاذ أحمد خيري، وطُبعت مع «مقالات الكوثريّ» كما طُبعت مُفرَدة، ولاشتهاره وتَوافُرِ مصادر ترجمته بين أيدي الباحثين[(٣)].

---

(١) وبعضُها من صُنْع المُؤلِّف، وقد نبهّتُ على ذلك في موضعه.

(٢) وكان المُؤلِّف قد قام بفهرسة أبرز الأعلام والكتب لكتابيه «حسن التقاضي» و«بلوغ الأماني»، دون «لمحات النظر» و«الإمتاع» و«الحاوي»، فأعدتُ صُنْعَ الفهرسَيْن مستوعباً للأعلام والكتب في الكتابَيْن المذكورَيْن، ومُتمِّماً لسائرها.

(٣) ويُنظَر منها: «الأعلام» للزركليّ ٦: ١٢٩، و«النهضة الإسلامية» للبيُّوميّ ٢: ٤٩٣-٥٠٨، و«الإمام محمد زاهد الكوثريّ وإسهاماته في علم الرواية والإسناد» للرشيد.

وألحقتُ بها ثلاثةَ ملاحق تُتمِّمَ مقاصد هذه الكتب، وهي:

الملحق الأول: في نَقْل كلام القُرْتُبِيّ في مسألة قَتْل المسلم بالكافر.

وكان الإمام الكوثريّ أحال عليه في «حسن التقاضي»، وكتابُ القرتبيّ قليل الانتشار، ولا يصلُ إليه من القرّاء إلا القليل، فرأيتُ أن أنقل كلامَه في هذه المسألة في آخر هذه الكتب.

والملحق الثاني: في الأخبار المنقولة بين أبي يوسفَ والكِسائيّ.

وقد عُنِيَ الكوثريُّ في «حسن التقاضي» بالكلام عن حياة أبي يوسف ومكانته، وعن شيوخه وتلامذته، أما أقرانُه فاقتصر كلامُه عن اجتماع أبي يوسف مع الإمام مالك بحضرة الرشيد، وكان مما استَوقَفَني قديماً بعضُ الأخبار المنقولة بين أبي يوسف والكِسائيّ بحضرة الرشيد، فرأيتُ بحثَها وإلحاقَها بهذه الكتب.

والملحق الثالث: بحث «المناظرات المروية بين الإمامَيْن: محمَّد بن الحسن الشيبانيّ ومحمَّد بن إدريس الشافعيّ».

وكان الكوثريّ تعرَّض إلى جملةٍ من هذه المناظرات في «بلوغ الأماني»، ولكنَّه لم يستوعب، وكنتُ كتبتُ بحثاً فيها قبل سنوات، فرأيتُ أن أُلحقَه بهذه الكتب تتميماً للفائدة.

* * *

وختاماً أقول: هذه كتبُ الإمام الكوثريّ في تراجم أئمة المذهب الحنفي من أصحاب الإمام أبي حنيفة ومَنْ بعدهم، أضعُها بين يدي أهل العِلم وطلبتِهِ مُحقَّقةً نصوصُها، مُوثَّقةً نقولُها، مُخرَّجةً رواياتُها، مُوشّحةً بالتعليقات العِلميّة التي تمسُّ

الحاجةُ إليها، وقد بذلتُ فيها وُسْعي وطاقتي، سائلاً اللهَ تبارك وتعالى أن يجعلَ ما بذلتُه فيها جُهْداً مبروراً، وعملاً مشكوراً، ويتجاوزَ عمّا زلَّ به القَلَم، ويغفرَ لمُؤلِّفِها ويرفعَ درجاتِهِ في عِلِّيِّين. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

في إسطنبول

١٥ ذي الحجة ١٤٣٧

وكتب

حمزة بن محمد وسيم البكري